وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية –

كليةالحقوق والعلوم السياسية

النظام القانوني لنشاط السمعي البصري في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص:دولة ومؤسسات

من إعداد الطلبة:

-بن سالم عائشة

-بوزار ديلمي هاجر

تحت إشراف الأستاذة:

جبار رقية

السنة الجامعية: 2021-2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكروعرفـــان

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم و المعرفة على اداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان الى كل من ساعدنا من قريب و بعيد على انجاز هذا العمل و نص بالذكر الاستاذة الفاضلة :جبار رقية بموسات على قبول الاشراف على اعداد هذه المذكرة و كذا التوجيهات السديدة و الاراء القيمة

الاهداء

الى العظيمة التي علمتني معنى الاصرار والصبر و القوة الايمان ..امي الغالية

الى فخري و اعتزازي و كبريائي.....ابي الغالي

الى سندي بعد المولى عز و جل و رفيق دربي .....زوجي حبيبي

الى نور حياتي و مصدر قوتي.....اخوتي الاعزاء

الى فرحتي و صغيري.....اخي وحيدي

الى من ساندتني طوال فترة البحث زميلتي.....هاجر بوزار ديلمي

الى رفيقاتي اللتان اثبتا ان الاخوة ليست فقط بالرحم.....فاطيمة بن عيمش و مونية هامل

الى كل من علمني حرف

الى كل من ساندني و لو بابتسامتي

ازف لكم اهداء حبا و رفعة و كرامة

بن سالم عائشة

الاهداء

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ....أمي الغالية.

الى سندي في الحياة و فخري و اعتزازي................... أبي الذي كان لي بمثابة النبراس الذي اضاء لي الد

الى نور حياتي و مصدر قوتي ....,,,,,,,,,,,,,,,,, اخوتي و أفراد عائلتي .

الى من ساندني طوال مشواري الدراسي.............. صديقاتي حبيباتي : شيماء ، مريم ، هديل ، جيهان .

الى من أحبه قلبي و كان له أثر في حياتي

الى زميلتي في انجاز هاته المذكرة....................عائشة بن سالم .

أهدي لكم هذا العمل المتواضع مني أنا الطالبة

هاجر بوزار ديلمي .

مقدمة

مقدمة:

يعد الاعلام واحد من أهم وسائل التعبير عن الرأي في المجتمع المعاصر ، لما له من قدرة التأثير على الحياة اليومية للأفراد ، و تكمن أهميته على وجه الخصوص في درجة الحرية التي يمتلكه في نقد الأخطاء و التعبير على مشاكل المجتمع ، فلهذا يعتبر الاعلام من الأسس و الأعمدة الهامة لأي بلد ديمقراطي يسعى الى الازدهار و التفتح .

ولضمان سير هذه الحرية في الطريق الصحيح الذي وضع لاجله تم تنظيم مهنة الاعلام اما اخلاقيا عبر المدونات الاخلاقية ، أو قانونيا عبر قوانين الاعلام الاساسية للصحفي و هذا من خلال تحديد حقوق وواجبات الصحفي ، و تعتبر الجزائر من الدول التي اعتمدت على التنظيم القانوني للمهنة الصحفية عبر مختلف التشريعات الاعلامية

هذا الامر ينفعنا الى القاء نظرة على اهم التشريعات التي اعتمدها المشرع الجزائري من أجل تنظيم المهنة الصحفية ، قامت الحكومة باصدار قانون تنظيم المهنة في 08 سبتمبر 1968 . حيث انتظرت الجزائر 27 سنة من اصدار اول قانون اعلام يكرس التعددية الاعلامية عام 1990 [1] ، لكي تبادر بفتح مجال السمعي البصري عام 2012 من خلال قانون الاعلام العضوي رقم 05/12الصادر بتاريخ 15-01-2012 [2] ، الذي تبعه قانون السمعي البصري رقم 04/14 الصادر بتاريخ 24 مارس 2014 [3]، لكن الانفتاح الذي عرفه المشهد الاعلامي 2011 بظهور أول القنوات التلفزيونية الخاصة التي

[1] القانون العضوي رقم 90 – 07 المؤرخ في 3 افريل 1990 الملغى بقانون 12 – 05 الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 ،المتعلق بالاعلام من الجريدة الرسمية .

[2] القانون العضوي رقم 12 – 05 الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 ، المتعلق بالاعلام من الجريدة الرسمية .

[3]قانون السمعي البصري رقم 14 – 04 الصادر بتاريخ 24 مارس 2014 المتعلق بقانون الاعلام من الجريدة الرسمية .

أحدثت حدثا اعلامي و قطيعة مع طبيعة المشهد الاعلامي السابق بسبب تجذر ثقافة المشاهدة التقليدية للتلفزيون العمومي و بعض القنوات العربية و الغربية .

اقرار وضع سلطة ضبط السمعي البصري و جموعة من النصوص القانونية التكميلية لقانون السمعي البصري من أجل تنظيم نشاط القنوات التلفزيونية الخاصة لكن ماتزال نوعية ما تقدمه حوالي 60 قناة لا يستجيب لحاجات المشاهدين و يتنافى كذلك مع ما نص عليه القانون و مع سلطة الضبط أيضا التي جاء بها القانون 14 – 04 المتعلق بنشاط السمعي البصري

ان الدراسات العديدة التي أنجزت على مدار السنوات الاخيرة ، أكدت بما لا يدع أي مجال للشك ، أهمية الاعلام ، خاصة السمعي البصري منه في دعم خطط التنمية و توعية المواطنين بالاخطار و الامراض ، و تعليمهم مهارات جديدة لبناء دولة المؤسسات العصرية .

فيما يخص الصحافة المكتوبة فهي واحدة من أهم وسائل التعبير عن الرأي في المجتمع المعاصر ، لما لها قدرة في التأثير على الحياة اليومية للأفراد ، و أهميتها تكمن أكثر في درجة الحرية التي تملكها في نقد الاخطاء و التعبير عن مشاكل المجتمع ، فلهذا تعتبر الصحافة المكتوبة من الأسس و الأعمدة لأي بلد ديمقراطي يسعى الى الازدهار و التفتح ، بالتالي اصبحت الصحافة المكتوبة غير مطلقة و مقيدة بواجب احترام حقوق الغير و المبادئ الاخلاقية و الامن الجماعي و المصلحة العامة للمجتمع .

ومن أهم **الاسباب التي أدت الى اختيار الموضوع ،** جاء اخيارموضوع * التنظيم القانوني للنشاط السمعي البصري و الصحافة المكتوبة و سلطة ضبطهما * لعدة أسباب تضافرت لتشكل حافزا لاختياره و من أهم هاته الأسباب : كونه يصب في صلب محبة دراسة هذه المواضيع و خصوصا الاعلام بصفة عامة فكانت تلك أهم نقطة لمعرفة أهم المعايير التي تحكم سير النشاط العام في الجزائر الا و هو النشاط السمعي البصري ، و معرفة أهم سلطات الضبط التي تحكم النظام القانوني لنشاط السمعي

البصري في ظل الانفتاح الاعلامي و حرية الممارسة الاعلامية و البحث في العلاقة بين النصوص القانونية و الواقع الملموس في ميدان الاعلام خاصة في عهد التعددية .

صادفنا في دراستنا بعض الصعوبات و لعل أهمها راجع لقلة المراجع في بعض العناصر و افتقار المكتبات لمراجع متخصصة فيما يتعلق بالنظام القانون السمعي البصري و سلطة ضبطه على الرغم من قدم الموضوع مما تطلب وقت للبحث عن مراجع في مكتبات أخرى و مراجع الكترونية بديلة.

تهدف هذه الذراسة الى الاطلاع على كل ما يتعلق بالنشاط السمعي البصري و الصحافة المكتوبة وسلطة ضبطهما .

على ضوء ما سبق نطرح الاشكالية التالية : **كيف نظم المشرع الجزائري النشاط القانوني للسمعي البصري و الصحافة المكتوبة و الى أي مدى منح لهما رقابة شاملة ؟**

للاجابة على هذه الاشكالية ، اعتمدنا على التقسيم الثنائي ، تحدثنا على الجانب المفاهيمي لقطاع السمعي البصري و الصحافة المكتوبة في (الفصل الأول) ، كما تحدثنا على سلطة ضبط كل منهما في (الفصل الثاني) ، و مهدنا للموضوع بمبحث تطرقنا فيه الى التطور التاريخي لنشاط السمعي البصري في القانون الجزائري .

و قد استعملنا **المنهج الوصفي** بسرد المواد المتعلقة بالنشاط السمعي البصري التي تبين كيفية تطبيقها و تم اعتماد **المنهج التحليلي** الذي يتناسب لتحليل بعض الأفكار التي تحتاج الى التحليل حيث حللنا بعض المواد القانونية ليستكشف الضمانات التي قررها المشرع الجزائري

المبحث التمهيدي

المبحث التمهيدي : التطور التاريخي التشريعي لقطاع السمعي البصري في الجزائر

بعد الإستقلال مباشرة ، و كغيرها من الدول التي نالت إستقلالها ، و بغية إستكمال السيادة الوطنية بجميع مظاهرها ، عبرت الجزائر منذ السنة الأولى للإستقلال على ضرورة إستكمال مظاهر الإستقلال على الصعيد الثقافي و الإعلامي و خاصة على صعيد السمعي البصري و التلفزيون بشكل خاص ، مع العلم أن الجزائر ورثت غداة الإستقلال الإذاعة و التلفزيون الفرنسي .

حيث تأسست مصالح بث الخدمات الإذاعية بفرنسا عام 1944،وصدر مرسوما في عام 1945 يمنح الدولة حق احتكار الخدمات الإذاعية ممثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسي، وفي عام 1959 أصبحت هذه الاخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

لقد كرست اتفاقية ايفيان تبعية الإذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية ونصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة.

غير ان الطرف الجزائري اتضح له ان خضوع هذه المؤسسة للفرنسيين يتنافى ومبدأ استرجاع السيادة، مادام أن استمرار العمل ببنود اتفاقية ايفيان التي كرستها فرنسا كأحد الحفاظ على الحقوق المكتسبة.

وأمام عدم وضوح المدة الانتقالية، قام الجيش الشعبي الوطني باحتلال محطتي الإذاعة والتلفزيون في اكتوبر 1962،وحددت السلطات الجزائرية دوافع ذلك،وأكدت أنها إجراءات طالما ترقب الشعب وقوعها بفارغ الصبر وانهذه العملية تندرج وكغيرها من العمليات الأخرى ضمن إرادتنا الساعية إلى تصفية

كل ما من شانه أن يتعلق بالاستعمار الفرنسي الأليم داخل بلادنا و أضافت أنه ليس من قبيل المنطق ، و قد إسترجعت الجزائر سيادتها الوطنية أن تسمح أجهزة إعلامية تعرف المواقف التي إبان الإحتلال ... [1]

المطلب الأول : مراحل التطور التاريخي التشريعي من (1962 - 2003)

الفرع الأول : المرحلةالأولى (1962-1965)

هذه المرحلة رغم قصرها، إلا انها كانت بمثابة الإرهاصات الأولية واللبنة الأساسية لإقامة إعلام وطني جاء ليستجيب لحاجيات المواطن والوطن، وفي ظل تبني فكرة استقلالية الإعلام الجزائري وفصل خضوعه من قيود التسييروالتنظيم التشريعي الفرنسي ، وباعتبار أن الدولة الجزائرية حديثة العهد بالاستقلال إبان تلك الفترة، وسعيا منها في تكريس التنمية بجميع أبعادها ،وحتى يساهم هذا القطاع وكغيره من القطاعات الأخرى في مسيرة التنمية،وأهم ما ميز هذه المرحلة هو العمل على تحرير مختلف وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة والإشراف. [2]

الفرع الثاني :المرحلة الثانية (1965-1976) :

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو إلغاء العمل بالقوانين الفرنسية، التي كانت الجزائر قد عملت بها في إطار ما عرف

ب الاحتفاظ المؤقت بالتشريعات الفرنسية في فترة ما بعد الاستقلال،نظرا لأنها كانت حديثة العهد بالاستقلال وكذا لوجود فراغ تشريعي أنذاك،ومن بينها تلك التشريعات التي كانت تنظم النشاطات

[1] د/ عبد المؤمن بن صغير ،التنظيم القانوني لنشاط القطاع السمعي البصري في ظل التشريع الإعلامي الجزائري (مراحل التطور)، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 19 ، جوان 2018 ، ص397.

[2] د/ عبد المؤمن بن صغير ، نفس المرجع ، ص 398

الإعلامية، والتي تم تمديد العمل بها هي أيضا على غرار القطاعات الأخرى لفترة ما بعد الاستقلال لأسباب ظرفية، حيث تم في عام 1967 إلغاء سريان النصوص الفرنسية في مجال الإعلام التي مدد سريان مفعولها بموجب القانون 157/62 الصادر في ديسمبر 1962،وقد عبر رئيس مجلس الثورةّ هواري بومدين عن أسباب إلغاء القوانين الفرنسية لاحقا في 27 ديسمبر 1973،بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية للتشريع ومما جاء في خطابه بخصوص الموضوع ما يلي: (إنه لمن غير المعقول أن تواصل الثورة مسيرتها بقوانين غير ثورية ،وأن يتم تشييد الإشتراكية على أساس قوانين معدة أساسا لحماية الاقتصاد الرأسمالي،كما انه من غير المعقول أيضا ان نبقى مسيرين بقوانين أعدها أولئك الذين كانوا يمارسون القمع ضدنا، وأن نرجه لهذه القوانين لاتخاذ قرارات وطنية...).

وعلى الرغم من مناداة بفكرة استقلالية الإعلام الجزائري وفصل تبعية المؤسسة السمعية البصرية عن التنظيم الفرنسي، إلا أنه حتى سنة 1976 لم يكن هناك قانونا للاعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري، وهذا الفراغ القانوني كانت لع إنعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام،باستثناء بعض المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية ،فإن السياسة الإعلامية أنذاك التي اتبعت خلال هذه المرحلة ، تميزت بالكثير من الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني الأمر الذي جعل أحد المختصين في مجال الإعلام يصف هذه المرحلة بمرحلة البيات الشتوي .[1]

الفرع الثالث :المرحلة الثالثة (1976-1990) :

مع صدور الميثاق الوطني لسنة 1976 بدأت تبرز الى الساحة معالم السياسة الإعلامية لقطاع السمعي البصري، كما أشاد الميثاق الوطني بالدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام، ونوه إلى ضرورة سن

[1] د/ عبد المؤمن بن صغير ، المرجع نفسه ،ص398

قوانين تحدد دور الصحافة والإعلام بصفة عامة، كما أشار إلى الاعتناء بالتكوين في مجال الإعلام من أجل توفير الإطارات الإعلامية لمسايرة خطط التنمية وإشباع حاجات الجماهير من أجل إعلام كفؤ(الميثاق الوطني، 1976 ،صفحة101). وعلى اعتبار أن الجزائر حديثة عهد بالاستقلال وبانتهاجها للنظام الاشتراكي وهو ما تجسد في دستوري 1963و1976 الذي يقوم على تبني الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ظهر ذلك جليا في إسقاطه على السياسة الإعلامية، كما عرفت الجزائر مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية وباعتبار أن حزب جبهة التحرير الوطني هو من يختار الرئيس الذي يطبق برنامج وسياسة الحزب وهو ما سيظهر على كل المستويات ومنها القطاع الاعلامي الذي هو جزء لا يتجزأ من السياسة والتشريعات الوطنية من توجيه ورقابة.

وقد صدر أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر الحديثة سنة 1982 تحت رقم: 82 / 01 المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتضمن قانون الإعلام(القانون رقم 82-01 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1402هـ الموافق ل 06 فبراير 1982،المتضمن قانون الإعلام، ج. ر، عدد 06 مؤرخة في 09 فبراير 1982 ، وهو يدخل ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني ودستور 1976 .والمتفق لهذا القانون يرى أنه قد خطى خطوة كبرى بتناوله مختلف جوانب النشاط الإعلامي، كما حدد مفهومه العام، فقد عدد مصادره بدءا بالميثاق الوطني وجل التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الحزب الواحد، معتبرا الإعلام جزءا من السيادة، كما اعتبره ثوريا وذلك بتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية بقيادة الحزب دائما(المادة 01 من القانون 82-01).

كما تناول في مادته الثانية عدة قضايا تتعلق أغلبها بالنشاط الإعلامي وأهدافه وحق جميع المواطنين في الإعلام الذي تعمل الدولة على توفيره(المادة 02 من القانون 82-01 .(وأشار هذا القانون إلى حرية الممارسة الإعلامية، إلا أن ذلك يكون ضمن السياسة الإيديولوجية المتبعة من طرف النظام

القائم وهو ما تؤكده المادة 03 دون الإخلال بمضامين الدستور الذي هو قمة الهرم القانوني(الميثاق الوطني المادة 55 –73 .).

وعكفت المادة 04 منه إلى اللغة العربية، وهي اللغة المستعملة في وسائل الإعلام الوطنية من نشريات إخبارية ووسائل سمعية بصرية(المادة 04 من القانون 82–01).

والخلاصة من هذا هي أن هذا القانون لم يسلم من النقد من طرف المختصين والخبراء الإعلاميين على أرض الواقع ومنها :

– عدم تطبيق المادة 04 منه والتي تشير إلى استعمال اللغة العربية، بل إن بعض الدوريات كانت تقوم بنشر دورياتها مترجمة ترجمة حرفية فقط مثل: دورية المسار المغاربي، ودورية أحداث اقتصادية و Horizons .

–عدم تعرض هذا القانون لقطاع السمعي البصري، بل المتفحص له يرى أنه جاء لتنظيم الصحافة المكتوبة فقط وهو ما يعاب عليه.[1]

الفرع الرابع :المرحلة الرابعة (1990–2003) :

بدات هذه المرحلة مند 1990 بصدور الدستور الجديد، الذي نص في مادته 40 على التعددية الحزبية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب)، وتميزت المرحلة بصدور العشرات من الصحف ، خاصة بعد صدورقانون الإعلام 1990 ،الذي اكد حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة ، إلا ان القطاع السمعي البصري بقي تحت ملكية ووصاية الدولة. وذلك راجع إلى نظرة الدولة اتجاه القطاع السمعي البصري وهو ما يشكل حساسية وخاصة التلفزيون الذي جعل الدولة مترددة في مسألة

[1] د/عبد المؤمن بن صغير ، نفس المرجع ، 398.

تحريره وفتحه للاستثمارات الخاصة والمستقلة، إلى جانب التردد في إصدار قانون جديد للإعلام يحدد بوضوح وضعية قطاع السمعي البصري ضمن الخريطة الإعلامية[1].

المطلب الثاني : المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لسنتي (1998 و2002).

قد صدر لاحقا مشروعان تمهيديان لقانون الإعلام لسنة 1998 ،وسنة 2002 ، الذي تناولا القطاع السمعي البصري لاول مرة بنوع من التفصيل.

الفرع الأول :المشروع التمهيدي لقانون الإعلام (1998).

فقد عكف هذا القانون على حرية الصحافة عموما وذلك بنص المادة 01 منه على " يكفل القانون الحالي حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري ، ،كما أقدمت المادة 02 منه على إعطاء مفهوم دقيق للإعلام السمعي البصري بنصها على أنه : " يقصد بالاتصال السمعي البصري كل ما يوضع في متناول الجمهور أو فئات منه بواسطة أحد الأساليب الاتصال السلكي واللاسلكي من رموز وإشارات وحروف خطية، صور وأصوات أو رسائل من مختلف الأنواع وعلى اختلاف طبيعتها والي ليس لها طابع المراسلة الشخصية ".

تجدر الاشارة إلى أنه انشأت هيئة المجلس الأعلى للاتصال كهيئة استشارية، وهي سلطة مستقلة كما أنها هي من تقوم بتسليم التراخيص لإنشاء إعلام سمعي بصري خاص، فذكرت المادة 30 منه توزيع الحصص بعد استشارت المجلسلأعلى للاتصال، كما ذكرت المادة 31 منه شكل إبرام الاتفاقية، وتنظم المواد من 32- 42 من المشروع التمهيدي طرق منح وسحب وفسخ التراخيص الممنوحة.

ويتمتع المجلس الأعلى للاتصال بالاستقلالية المالية والادارية، وبالإضافة إلى ذلك له مهام أخرى منها:

[1] وزارة الإتصال و الثقافة ، مشروع تمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالإعلام ، مارس 1998، ص02

– ضبط اتفاقيات السمعي البصري وضبط أحكامها.

– وقد كانت رغبة الدولة الجزائرية جامحة في عدم فتح الباب على الاستثمار في هذا القطاع وهو ما أشارت اليه المادة 28–رقابة الحصص الإشهارية التي تبث عن طريق وسائل الاتصال السمعي البصري وما ترمي إليه وحتى برمجتها.

من هذا المشروع التمهيدي بنصها على أنه: " يمكن للمؤسسات العمومية للبث الإذاعي المسموع والمرئي أن تفتح رأسمالها،في إطار الشراكة لمؤسسات متخصصة تابعة للقطاع الخاص وفقا للتشريع المعمول به"، غير أن المادة 29 تستثني بعض الأنشطة فسمحت لمؤسسات عمومية متخصصة بتغطية الأنشطة ذات الصلة بالبث التلفزيوني، لتبقى الجهة المختصة كماأشرنا سابقا هي المجلس الأعلى للاتصال بمنح الترخيصات لممارسة خدمات اتصال سمعي بصري تابع للقطاع الخاص وليس العام، وهو ما نصت عليه المادة 94 من هذا المشروع.

وكخلاصة لما جاء فيه نلاحظ أن هذا المشروع تجاوز قانون الإعلام 90–07 في مجال الحريات الصحفية و تناول في طرحه أول مرة القطاع السمعي البصري ،و ذلك بتحديد طبيعته و وسائله و طرق النشاط و الإستثمار فيه.[1]

الفرع الثاني : المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لسنة (2002)

رغم عدم نجاح المشروع التمهيدي لسنة 1998 الذي لم يرى النور،فقد جاء هذا المشروع ليشرح أسبابه والغاية منه حتى قبل عرض مواده ، والشيء الذي ميزه عن سابقه هو عقد جلسات جهوية

[1] محمد الطيب سكيريفة ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية و التشريعات الإعلامية في الجزائر (الجزائر بعد 2012 دراسة قانونية) 2021/04/13.

لمناقشته مع أصحاب القطاع وخبراءه،ليشرف على تلك الجلسات ،إطارات ومختصين بالإعلام والتشريعات الإعلامية،ويعود سبب ذلك إلى:

-إحداث نصوص ملائمة لجل قطاعات الإعلام وذلك من خلال الضبط والمراقبة.

-يعطي تصور للمجال الإعلامي عن طريق التخطيط.

-يهدف إلى حرية الإعلام في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية .

-إدخال إصلاحات من أجل مواكبة العولمة في ظل مجتمع المعلومات.

-المساعدة في إنشاء تكتلات ممثلة لقطاع الإعلام.

-المساهمة في وضع القانون الأساسي للصحفي المحترف،وإعطاءه الحماية القانونية.

-إنشاء هيئة خاصة للضبط السمعي البصري تضمن احترام التعددية.

فقد حددت المادة 02 من هذا المشروع التمهيدي مفهوم النشاط الإعلامي بنصها على أنه: " يقصد بنشاط الإعلام في مفهوم هذا القانون ، وضع معلومات تحت تصرف الجمهور أو فئات منه عبر كل الدعائم سواء كانت مسموعة ، مرئية أو إلكترونية وكذلك بصفة دورية"،وذكرت المادة 34 المراد بالاتصال السمعي البصري بنصها: " يقصد بالاتصال السمعي البصري في مفهوم هذا القانون ، وضع تحت تصرف الجمهور أو فئات منه ، علامات ، صور ، إشارات ، أصوات ، أو بلاغات أيا كانت طبيعتها و التي ليس لها صفة المراسلة الشخصية ، وذلك عن طريق المواصلات السلكية واللاسلكية " ، أما

عن آليات ممارسة ذلك تحدثت المادة 35 بقولها: " نشاط الاتصال السمعي البصري حر يمارس من طرف:

– مؤسسات وهيئات القطاع العام .

المؤسسات والشركات الخاضعة للقانون الجزائري الخاص "،لتجسد المادة 38 الترخيص،كما أفرد الفصل الثاني

كله للحديث عن المجلس السمعي البصري ، في حين حددت المادة 42 منه مهامه.

تجدر الإشارة أن المادة 72 منه جاءت لتضبط حدود مهنة الصحفي بقولها: " لا يجب في أي حال من الأحوال،أن تقدم الأخبار التي تنشرها النشرية الدورية أو وكالة الأنباء أو تبثها مصلحة الاتصال السمعي البصري بطريقة:

– تنوه فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالجرائم أو الجنح.

– تشكل إهانة اتجاه رؤساء الدول.

– تشكل إهانة اتجاه أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالجزائر.

كل مخالفة لهذا القانون يعاقب عليها طبقا لقانون العقوبات .

مما سبق ذكره نستخلص أن هذا المشروع جاء على أنقاض المشروع التمهيدي 1998 الذي لم يرقى إلى القانون أصلا .[1]

[1] محمد طيب سكيريفة ، المرجع نفسه ، ص549

الفصل الأول

الفصل الأول : الإعلام في القانون الجزائري

تعتبر حرية الإعلام لاسيما السمعي البصري واحدة من أهم الحريات العامة التي تتسع أو تضيق في كل مجتمع بحسب ظروفه الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الإعلامية بحيث يعتبر النشاط السمعي البصري من أهم صور حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع و خارجه، كما أنه يؤكد على حق المواطن في الحصول على المعلومات من مصادرها و حرية في تداولها بكل الأساليب المشروعة و الممكنة فالمعلومة ثروة وجب تداولها و تناقلها و إعدادها في جداول و تقارير و قواعد و بيانات و إحصاءات و مؤشرات و ذلك للاستفادة منها في تحسين آلية اتخاذ القرارات وذلك يعني ضرورة اتساع هامش حرية النشاط السمعي البصري في المجتمع خاصة في ظل وجود هذه المنافسة الشديدة بحيث أصبح هذا النشاط تتلقاه وسائل إعلامية جديدة خاصة بعد ظهور الانترنت بكل ما تحتويه من شبكات و مواقع و إمكانيات متعددة و نمو و انتشار القنوات الفضائية في التعرف على آخر الانباء و سماعها و رؤيتها بالصوت و الصورة و الوقوف على مختلف الأفكار و الرؤى التي تقدم على مدى 24 ساعة من مختلف الدول و الجماعات و الاتجاهات .

وعليه توجب على جميع التشريعات الوطنية و الدولية تنظيم هذا النشاط بشكل ضروري حتى لا يتحول إلى فوضى إعلامية من شأنها تعريض أمن المجتمع و الدول للحظر على أن يكون هذا التنظيم القانوني عادلا و ضامنا لحرية الإعلام و الجدير بالملاحظة ان الإعلام السمعي البصري مدعو كله وفق أحكام النصوص التشريعية المنظمة لأعماله إلى الاضطلاع بمهمات ثلاث هي (الإعلام، التثقيف و الترفيه) و هو يسعى وفقا لبرامج ممنهج إلى الوفاء بذلك و في أكثر الأحيان النهوض بالإنتاج المحلي باعتباره وسيلة تعبير عن الخوصصة الثقافية المهددة في عصر عولمة وسائل الإعلام الجماهيري الإلكتروني بمخاطر تنميط الأذواق و الثقافات

علاوة على تلك المهمة الأساسية المتمثلة في تقديم خدمة عمومية بإيلاء أهمية كبرى الإنتشار. البرامج التي تقدم للجمهور و مراعاة تحقيق المصلحة العامة و ذلك بعدم ادخار أي جهد لتأمين أوسع تغطية ممكنة عبر التراب الوطني.

وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى التطور الذي شهده البث الإذاعي و التلفزي والذي مكن من دخول الإذاعة و التلفزيون كل البيوت حتى المناطق الريفية، خاصة مع التقنية الرقمية و أصبح ينظر للإذاعة و التلفزيون باعتبارها عامل من عوامل التنمية الاجتماعية و الثقافية و إتاحة فضاءات يمكن فيها للمواطنين ان يعبروا عن مشاغلهم و مطامحهم[1] .

[1] فتحي حسين عامر ، حرية الإعلام و القانون ، دار العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001، ص09.

المبحث الأول : تنظيم نشاط المؤسسة السمعية البصرية في ظل التشريع الاعلامي الجديد

سنتطرق إلى القانون العضوي رقم 12-15 المؤرخ في 12 جانفي 2012م المتعلق بالإعلام ، وكذا القانون رقم14-04 المؤرخ في : 24 فبراير 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

المطلب الأول :تنظيم نشاط المؤسسة السمعية البصرية لعام 2012 _2014

الفرع الأول : قانون الإعلام الجزائري لسنة 2012 (القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في جانفي 2012)

يعتبر القانون العضوي رقم (12-15)الصادر رسميا بتاريخ 12 جانفي 2012 م أول قانون عضوي للإعلام

في تاريخ الجزائر المستقلة ، وبذلك يكون قد جاء هذا القانون بعد مرور 50 سنة على استعادة الإستقلال الوطني وفي

وقت أصبح الإعلام الوطني يتخبط في مشاكل عديدة ويكاد صوت الجزائر أن لا يسمع ولا يشاهد في الساحة الإعلامية العالمية و في ظل الفراغ القانوني لبعض نواحي يشير هذا القطاع حساب .

مرت واحد وعشرون سنة بالتمام والكمال على صدور آخر مشروع قانوني إعلامي ينظم الساحة الإعلامية ، وهو قانون 1990م .

وخلال كل هذه الفترة أي الفترة الممتدة من 1990م إلى 2011م ، حدثت عدة تطورات وتغيرات مست العديد من الميادين والمجالات ومن بينها الميدان الإعلامي ، ومنه أصبح قانون 1990 م لايكفل متطلبات الصحافة الجزائرية، وأضحى من الواجب ومن الأولويات إصدار قانون إعلامي جديد يتماشى مع طموحات الصحفيين خصوصا في ظل العولمة و العصرنة التي لا تعتبر الجزائر بمنئى عنها...

يتضمن القانون (133 مادة) موزعة على 12 بابا والذي يهمنا في قانون الإعلام الجزائري لسنة 2012 هو الباب الرابع المتعلق بالنشاط السمعي البصري وينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول: ممارسة النشاط السمعي البصري ويتكون من (6 مواد)، من(المادة 58) إلى(المادة 57).

الفصل الثاني: سلطة ضبط السمعي البصري ، يحتوي على (3 مواد) وهي (المادة 64-65-66).

جاء في المادة 51 من القانون 12-05 الصادر بتاريخ 12 جانفي 2012 أن يمارس النشاط السمعي البصري من قبل هيئات عمومية ، مؤسسات و أجهزة القطاع العمومي ، المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري .[1]

ومن خلال هذه المادة نلاحظ أن مجال الممارسة لإعلام السمعي البصري قد أصبح مفتوحا و متفتحا لكل الجزائريين سواء على مستوى المواطنين أو الهيئات أو المؤسسات ...الخ ، لكن نلاحظ أن القانون العضوي يحتوي على جملة من المواد التي يشترط أن تضاف إليها تشريعات و قوانين خاصة بها و هذا ما تقصده المادة 65 ، "حيث تحدد مهام و صلاحيات سلطة الضبط السمعي البصري ، و كذا تشكيلتها و سيرها بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري ، أصبح النشاط في المجال السمعي البصري حرا لكنه بقي أن ننتظر بعضا من الوقت لكي يصدر القانون الخاص بنشاط السمعي البصري في الجزائر .

هذا القانون يحتوي على جملة من المواد التي تتحدث على إظافات تشريعية عنى طريق التنظيم التي ستصدر في المستقبل [2].

الفرع الثاني : الإطار القانوني لقطاع السمعي البصري في ظل القانون 2014

[1] د/ عبد المؤمن بن صغير ، المرجع السابق الذكر ، ص404.

[2] د / عبد المؤمن بن صغير ، نفس المرجع ،ص405.

تعزز قطاع الإعلام في الجزائر خلال سنة 2014 ، بقانون النشاط السمعي البصري، و هو القانون الذي وضع لأول مرة إطارا قانونيا للفاعلين في هذا النشاط من القطاعين العام و الخاص ، و الذي من شأنه إحداث تغيير ملموس في وظيفة الإعلام السمعي البصري ، حيث يعكس القانون الإلتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية على نفسه في هذا المجال .

كما يعكس صدور هذا القانون الذي صادق عليه البرلمان نهاية شهر جانفي 2014 ، و نشره في الجريدة الرسمية في عددها 16 الصادر في 27 مارس من نفس السنة ، إرادة الدولة في تجسيد حرية الصحافة و التعبير التي تشهد تطبيقا تدريجيا و فعليا منذ صدور القانون العضوي للإعلام قبل سنتين و على هذا الأساس فإن 20 قناة تلفزيونية خاصة تنشط حاليا في الساحة الإعلامية الجزائرية بتصريحات مؤقتة في إنتظار مطابقتها للتشريعات الجديدة و قد تم إعداد هذا القانون طبقا للممارسات و المعايير المعمول بها دوليا من أجل التسيير الأمثل لقطاع السمعي البصري الجزائري ، و هو يعكس الإلتزام بترقية وسائل إعلام القطاع العام و كذا الخدمة العمومية لهذا المجال و يندرج هذا النص التشريعي في إطار الإصلاحات التي بادر بها الرئيس الراحل بوتفليقة من أجل ترسيخ و توسيع دولة الحق و القانون ، حيث يقترح عبر المادة 113 تنظيم المجال السمعي البصري و ضبط سيره من خلال إدراج إمكانيات ستتاح للمتعاملين الخواص الوطنيين للإستثمار و من أجل الحفاظ على مهمة الخدمة العمومية تم بموجب هذا القانون وضع سلطة ضبط مستقلة تم تنصيبها 20 من شهر سبتمبر المنصرم ، و تضطلع بمهامها بوصفها حارس و ضامن حرية ممارسة النشاط .

وقد كرست هذه السلطة الإعلام في الجزائر ، إذ تعتبر تكملة للمسار النشيط الذي أحدثه قطاع السمعي البصري بعد الميلاد الذي باركه المواطن الجزائري للعديد من القنوات التلفزيونية ، و ترسيخا لقانون السمعي البصري الذي وضع إستجابة لأصحاب المهنة لمنح إطار قانوني لوسائلنا الإعلامية السمعية و البصرية .

يتمثل الهدف الأسمى لمثل هذه الهيئة في تكريس الديمقراطية القائمة على مبدأ الشفافية ، إذ لا تعتبر آلية رقابية على الصحفيين أو أصحاب المؤسسات الإعلامية ، و إنما آلية إدارية و قانونية لازمة و ظابطة و ظامنة لتنفيذ ما ينشده أصحاب المهنة من إصلاحات ، كما تسهر هذه الهيئة على ضمان حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في التشريع و التنظيم المعمول به و عدم تحييز الأشخاص المعنويين اللذين يستغلون خدمات الإتصال السمعية البصرية التابعة للقطاع العام و كذا ضمان الموضوعية و الشفافية طبقا للقانون .

ويوضح القانون في المادة 17 مثلا أن خدمة الإتصال السمعي البصري المرخص لها هي كل خدمة موضوعاتية للبث التلفزيوني أو للبث الإعلامي تنشأ بمرسوم وفقا للشروط المنصوص عليها في أحكام القانون و من جهة أخرى تطرق القانون إلى أحكام المشتركة لكافة خدمات الإتصال السمعي البصري ، حيث تشير المادة 47 إلى "يحدد دفتر الشروط العامة الصادر بمرسوم بعد رأي سلطة الضبط السمعي البصري القواعد العامة المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو البث الإذاعي ، كما توضح المادة 48 أن دفتر الشروط يتضمن أساسا الإلتزامات التي تسمح بإحترام متطلبات الوحدة الوطنية والأمن و الدفاع الوطنيين و إحترام المصالح الإقتصادية و الدبلوماسية للبلاد و إحترام سرية التحقيق القضائي و الإلتزام بالمرجعية الدينية الوطنية ، و إحترام المرجعيات الدينية الأخرى و عدم المساس بالمقدسات و الدينات الأخرى" .[1]

وعليه لقد كانت هذه فرصة لإستكمال و بشكل مكثف المسار التشريعي و التنظيمي المتوخى منه إستكمال المنظومة القانونية التي تحكم النشاطات ذات صلة بقطاع الإتصال لا سيما منها تلك المتعلقة

[1] شتوي زهور، التنظيم القانوني لسلطة الضبط السمعي البصري في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في السياسة و القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، ص323.

بتنظيم مهنة الصحافة و المهن المرتبطة بها و بهيئات الضبط المؤهلة و تلك المتعلقة بالإشهار و سير الأراء فإلى جانب محور التكوين يبقى مسعى إنشاء سلطة الضبط للصحافة المكتوبة خلال المراحل المقبلة من أولويات الدولة و رجالة الصحافة في ظل غياب تنظيم يمثل الصحفيين و الذي قد يصعب التوصل إلى إنشاء هذه السلطة التي لديها دور هام في ترقية عمل الصحفي .

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائرعام 2014:

يقودنا الحديث عن فتح مجال السمعي البصري في الجزائر إلى التحولات والتغيرات التي عرفتها الجزائر منذ دستور 1989 الذي أحدث القطيعة مع التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال وبداية التحول الديمقراطي. هذا الأخير ،لم يكن وليد الصدفة بل جاء نتيجة نضال من أجل الانفتاح السياسي و الاقتصادي الذي جسدته أحداث أكتوبر 1988 التي أظهرت نهاية النظام الاشتراكي وأحادية الحزبية الذي اعتمدها الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 وعدم تناسقها وانسجامها مع تطلعات السياسية ، الاجتماعية ،ا لثقافية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري فيظل التغيرات التي يعرفها العالم أمام هبوب رياح الديمقراطية و الاقتصادية الرأسمالي في نهاية الثمانينات. لذلك ، كان دستور 23 فيفري 1989 ،أهم وأول وثيقة إصلاحات باشرتها الدولة آنذاك فيما يتعلق بالتعددية السياسية التي أقرت حرية النشاط الحزبي و الجمعوي و كذلك الاقتصادي. كما ، تبعه أيضا إصدار أو لقانون إعلام تعددعام 1990 الذي سمح بميلاد صحافة "مستقلة" تتماشى مع متطلبات التوجه الديمقراطي الذي أقره دستور 1998.وعليه ، شهدت الساحة السياسية في بداية التسعينيات ديناميكية إعلامية تعكس التنوع الحزبي والسياسي الذي أقره أو لدستور تعددي في التاريخ السياسي الجزائري ، وفي هذا الإطار، تعتبر المادة 14 من قانون الإعلام لعام 1990 ،أهم نقطة تحول بلثورة في إعلام الجزائري ، ذلك لأنها سمحت بميلاد صحف "مستقلة" وحزبية لميعرفها المشهد الإعلامي من قبل بحيث باتت تمثل طرفا محوريا إلى جانب الأحزاب والجمعيات في التواصل بين المواطن والدولة وعلينا الإشارة،إل بأن الدولة لعبت دورا محوريا في تشجيع التعددية

الإعلامية من خلال المساعدات التي قدمتها لصحفيين الراغبين في«المغامرةالفكرية،» لكن،دون عن الحديث عن تأثيرمايسمى "بالعشرية السوداء" وتبعاتهاعلى الوضع الاقتصادي للبلد وعلى الصحافة آنذاك خاصة بعدالإعلان عن حالةالطوارئ في 9 فيفري 1992 .فإن،المشهد الإعلامي آنذاك لم يعرف تطورا في بداية التعددية الإعلامية بل تراجعا في الحريات بسبب تبعات الوضع الأمني تمثلت في تهديدات الإرهابيين والمتابعات القضائية بسبب "المعلومة الأمنية"،بينما في المقابل، شكلت 3 بداية سنوات الألفين مرحلة جديدة للصحف الخاصة بسبب التغيرات التي عرفتها البلاد بعد تحسن الوضع الأمني وعودة الشركاتا لأجنبية على وجه الخصوص المصرية ،الصينية ،الكورية وبعدها الفرنسية. وهو الوضع ،الذي أعطى دفعا للاقتصاد الوطني وللمشهد الإعلامي الذي عرفه والآخر، عدة تطورات تمثلت في انفجارا في عدد العناوين وانتعاشا خاصة في ظل نمو السوق الإشهارالآتي من متعاملي الهاتف النقال ووكلاء السيارات ،مما سمح بتشكل صحف قوية ماليا وماديا في إطار بحثهاعن الاستقلالية عن الدولة خاصة في سنوات 2007 و 2008 ،ثم ظلت الصحف الخاصة المسيطرة على الفضاء العمومي خاصة صحف المعارضة ذات التوجه الديمقراطي مثل يومية الخبرالناطقة بالعربية ويوميات أخرى أغلبها ناطقة باللغة الفرنسية مثل ElWatan و Libertéفيظل غياب قنوات تلفزيونية خاصة وتعاظم تأثيرالقنوات الفضائية الأجنبية سواء الغربية أوالعربية على الرأي العام الوطني. وفي هذا الموضوع ، كانت القنوات الفضائية الفرنسية مثل M6و TF1 الأكثر مشاهدة منقبل الجزائريين في التسعينيات بفضل الهوائيات المقعرة. لكن،إستطاعت القنوات الفضائية العربية خاصة الخليجية منها في نهاية التسعينيات من خلال مجموعة MBC التابعة للمملكة العربية السعودية و Jazeera Elالقطرية بإضافة إلى القنوات المغربية على غرار Medi sat1 والتونسية كقناة نسمة ، من السيطرة على الفضاء الإعلامي في منطقة المغرب العربي و في الجزائر على وجه الخصوص في ظل انغلاق الفضاء السمعي البصري وحصره في التلفزيون العمومي بقنواتها لخمس. وذلك ، باستثناء الصحف الخاصة التي استطاعت أن تضع لنفسها

مكانة في الفضاء العمومي الجزائري وهو ما يخالف حق كل مواطن في الإعلام عبر مختلف قنوات الاتصال ، أما بداية من عام 2011 ، وفي ظل الأحداث السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية في إطارما أطلق عليه إعلاميا ب «الربيع العربي » في كل من تونس ، ليبيا ، مصر، اليمن والبحرين ، أعلن عن جملةمن الإصلاحات في الجزائر أهمها : رفع حالة الطوارئ بتاريخ 22 فيفري 2011 وإصدار قوانين جديدة على غرار قانون الأحزاب وقانون العضوي لإعلام عام 2012 .لكن،على وجه الخصوص مشروع قانون السمعي البصري بداية من عام 2013 ، فلذلك ، يعتبر قانون العضوي لإعلام رقم -12-05 .[1]

الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 وليد أولى الإصلاحات المقررة بداية من عام 2011 بحيث أقرت المادة الأولى منها لأول مرة في تاريخ التعددية الإعلامية في الجزائر بحرية الصحافة كما نصت المادة 2 منه على حرية ممارسة نشاط الإعلام لكن في إطار حدود تضمن تلك الحرية ،و في نفس القانون وتكملة لمسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، تم إقرار فتح مجال السمعي البصري لأول مرة في تاريخ الجزائرمن خلال المادة 61 كما تبعه إصدار قانون السمعي البصري رقم 14- 04 الصادر بتاريخ 23 مارس 2014 ومن هنا ،يمكن اعتبار قانون السمعي البصري الصادر في عام 2014 إلا تثمينا لما جاء به القانون العضوي السالف الذكر . وعليه ، سمح التشريع الجزائري لأول مرة بفتح مجال السمعي البصري للخواص . كما، يعد تعديل الدستور الجزائر يبتاريخ 6 مارس 2016 إلا تكملة لسلسلة الإصلاحات المعتمدة منذ 2011 بحيث تعتبرالمادة 50 منه أول نص قانوني في تاريخ الدستور الجزائري الذي أقر بحرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية ، وعليه، ظهرت بداية من عام 2011 العديد من القنوات بحيث وصل عددها في ماي 2016 إلى أكثر من 50 قناة تخضع كلها لقانون الأجنبي ; خمس قنوات منها فقط معتمدة مؤقتا من قبل وزارة الإتصال منذ عام 2013 ، نذكر : النهار تيفي ، الجزائر تيفي ، الشروق تيفي ، الجزائرية وأخير االهقار التي توقفت عن البث ، لكن ، عرف المشهد الإعلامي مباشرة بعد بداية نشاط تلك القنوات عدة انحرافات مهنية مما جعل وزارة

[1] د/لحاجي وهيبة ، تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014 ، بين الحق في الاعلام و ضبط نشاط السمعي البصري ، المدرسة العليا للصحافة و علوم الاعلام بالجزائر ص 3

الاتصال توجه عدة إعذارات التي كان من أهمها الإعذار الذي أصدرته في حق قناة الشروق تيفي عقب بثها لعدة حلقات من الكاميرا المخفية من إنجاز الصحفي سفيان داني في شهر رمضان بحيث اعتبرته الوزارة كمشجع للعنف بالنظر إلى كونه يتضمن كاميرا مخفية لرهائن احتجزوامن قبل جماعات جهادية ،ويضاف إليها ، تعامل الصحافة و القنوات التلفزيونية مع قضية إختطاف الطفلة نهال في صائفة عام 2016 بحيث تم بث معلومات مغلوطة و غير دقيقة حول حيثيات مقتل الطفلة مما دفع بسلطة الضبط إلى توجيه بيان لقنوات تدعوهم فيه إلى الحذر في التعامل مع هذه القضية. و أمام تلك الخروقات وفي ظل غياب هيئة لحماية ومراقبة نشاط القنوات التلفزيونية الخاصة تم التسريع في تعيين أعضاء سلطة الضبط المقدر عددهم ب 9. أعضاء بتاريخ 20 جوان 2016 و توجيه عدة إعذارات لقنوات لكي تسوي وضعيتها قانونيا . لذلك ، تم إصدار عدة نصوص قانونية تكميلية لقانون السمعي البصري في صائفة عام 2016 : المرسوم التنفيذي رقم – 16 222 المتضمن دفتر الشروط العامة المحددة لقواعد خدمة البث التلفزيوني أو الإذاعي الذي صدر بتاريخ 17 أوت 2016 . يضاف إليه ، مرسومين آخرين صدرا بنفس التاريخ وهما المرسوم رقم 16 –221 حول شروط وكيفيات تنفيذ الإعلان عن الترشح لمنح رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري . أما المرسوم الأخير فهو المرسوم رقم 16–222 المتعلق بكيفيات دفع المقابل المالي المرتبط برخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري ، و عليه ، يمكن ذكر أهم العوامل التي ساهمت في هذا التحول .[1]

الفرع الاول : اقرارحقكلمواطنفيالإعلاممنخلالتشجيعالتعدديةالإعلامية:

لا يمكن لصحافة أن تكون في خدمة الديمقراطية دون توفر الشروط الضرورية لتدفق المعلومات بينها وبين السلطات العمومية بما يسمح بالشفافية في تسيير الشؤون العامة .و عليه ،لابد من تحقق عنصرين أساسين في ممارسة الديمقراطية وهما احترام الحقوق و الحريات ، وفي هذا الموضوع ، يعني الحق في الإعلام حق كل فرد في المعلومة أي معرفة ما يجري من حوله من أحداث وهذا الحق مرتبط بوجود عنصر الحرية بين المرسل والمستقبل . لذلك ، فمن حق الصحفيين أن يتمتعوا بالحرية في البحث ونشر المعلومات . كما ، لمواطنين أيضا الحق ، في تلقي تلك المعلومات بكل حرية من خلال تحرير

[1] د/ لحاجي وهيبة ، نفس المرجع .

كل قنوات الاتصال صحافة مكتوبة ، إذاعة وتلفزيون وأنترنت كذلك ، وبالتالي ، هناك ترابط بين عمل الصحفي في سعيه نحو البحث عن الحقيقة والمعلومات وحق المواطن في معرفة تلك الحقيقة .

وهومانصعليهالمادة 2 منأولقانونإعلامتعدديعام 1990 ،الحقفيالإعلاميجسدهحقالمواطنفيالاطلاعبصفةكاملةوموضوعيةعلىالوقائعوالآراءالتيتهمالمجتمععلىالصعيدينال وطنيوالدوليوحقمشاركتهفيالإعلامبممارسةالحرياتالأساسيةفيالتفكيروالرأيوالتعبيرطبقالمواد : 35،36،39 و 40 مندستور 1989 .وهومانصتعليهأيضاالمادة 1 منقانونالعضويللإعلاملعام 2012 فيالمادةالأولىمنه. لكنهخلافالقانونالسابق،فهويقرلأولمرةفيتاريخالصحافةالجزائريةبحريةالصحافة.

كما،وضعلهامجموعةمنالحدودفيالمادةالثانيةمنهمنأجلإضفاءالمسؤوليةفيالعملالصحفيمنخلالاحترامتطلباتالنظ امالعام،متطلباتأمنالدولةوالدفاعالوطنيوالمصالحالاقتصاديةإلىغيرذلك

.وانطلاقامماسبق،أقرالتشريعالجزائري،بحقإعلامالمواطنبكلمايدورمنحولهمنأحداثسياسية،اقتصادية،اجتماعيةأوث قافية. لكن،هذالايكونإلامنخلالتمكينالصحفيينمنالوصولإلىمصادرالخبروهوماتقرهالمادتين 83 و 84 من قانون الإعلام لعام 2012 والمادتين 35و 36 من قانون الإعلام لعام 1990 ، وفي هذا الإطار ، يولي الباحث روبار دهال DAHL Robert في كتابه " الديمقراطية" ، أهمية كبرى لحق المواطنين في الحصول على كل المعلومات التي تخصهم « لأنها تساعدهم على تكوين تربية سياسية تسمح لهم بالفهم والمشاركة في شؤون البلاد » ، لذلك ، سمح تدفق المعلومات داخل المجتمع وخاصة بين المواطن والدولة ، بوجود الثقة والتواصل بين الطرفين لأجل إضفاء الشفافية ، التي تسمح لمواطنين بإكتساب معرفة وثقافة سياسية حول كيفية تسيير شؤون دولتهم وبالتالي، المشاركة في تسييرها . لكن ، هذه الغاية مرتبطة بوجود حرية صحافة في إطار الحق في الإعلام وفي إطار دولة القانون التي تتعالى فيها سلطة القانون . وبالتالي ، فوحده القانون هو الذي يضمن حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام ولايمكن احترام الحريات الأساسية كحرية التعبير والآراء إلا في دولة القانون و التي هي أساس أي نظام د

يمقراطي ، و عليه ، فالحق في الإعلام من أساسيات الممارسة الديمقراطية من خلال السماح لوسائل الإعلام بإعلام المواطنين وبتكوين إطار معرفي لهم حول أساليب ممارسة الديمقراطية في المجتمع . وهذا مايعني تحريركل قنوات الإعلام من صحف وصولا الى الانترنت من اجل تنويع مصادر اعلام المواطن .لقد سهر المشرع الجزائري على ضمان الحق في الاعلام من خلال فتح مجال الحرية للصحافة المكتوبة . فكانت الصحف المستقلة اول مظهر من مظاهر التعددية الاعلامية في نشر المعلومات لمختلف التوجهات و الايديولوجيات .لذلك ، تعتبر المادة 14 من قانون الإعلام لعام 1990، نقطة تحول بل ثورة في إعلام الجزائري بحيث عرف المشهد الإعلامي في بدايةّ مما أدى إلى بداية تشكل مرحلة جديدة في تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر، تمثلت في التسعينيات تنوعا ملحوظا في العناوين مبرزا صحافة خاصة فاعلة في الحياة السياسية للبلاد ومحركة لنقاش السياسي مع باقي الأطراف كأحزاب السياسية والمجتع المدني .

كما ، انها استطاعت أن تسيطر على المشهد الإعلامي إلى غاية اليوم في ظل تراجع الصحف العمومية بحيث بلغ عدد اليوميات ، ولذلك ، وجد القارئ 10 العمومية 6 عناوين منذ عام 1991إلى غاية اليوم مقابل 143 يومية خاصة في شهر مارس 2015 الجزائري نفسه أمام تنوع إعلامي غير مسبوق بسبب وجود أسلوب صحفي جديد في تقديم الخبر قائم على حرية التعبير ويعكس مختلف الإتجاهات الفكرية والإيديولوجية وعليه ، تميز المشهد الإعلامي آنذاك وإلى غاية اليوم بمنافسة إعلامية وإيديولوجية بين قطبين وهما الصحف ذات التوجه الديمقراطي كالخبر والوطن وبين الصحف ذات التوجه المحافظ كيومية الشروق اليومي . بإضافة إلى ، صحف حزبية رغم ضعفها في المشهد الإعلامي الحالي مقارنة بالتسعينيات ، مثل يومية ليبرتي ، صوت الأحرار و الأجواء . وعلين االإشارة هنا ،إلى أن الدولة لعبت دورا محوريا في تشجيع التعددية الإعلامية من خلال المساعدات التي قدمتها لصحفيين الراغبين في بداية « المغامرة الفكرية » بحيث تحصلت يومية الخبر على سبيل المثال 08,608.

216.5 دج وكذلك دج Alger Républicain6.508.950,96 يومية ، لكن الملاحظ أنه منذ بداية التعددية الإعلامية في التسعينيات إلى 11غاية 2011 وعلى الرغم من التحولات السياسية ، الثقافية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر إلا أن الإنفتاح الإعلامي ظل مقتصرا على الصحافة المكتوبة دون نشاط السمعي البصري على عكس حركة التحرر الإعلامي الذي عرفته دول شرق أوروبا في نهاية الثمانينات التي شملت كل من الصحافة المكتوبة وقطاع السمعي البصري على حد سواء . كما ، استغرقت عملية الانتقال من الملكية العمومية إلى الملكية الخاصة لوسائل الإعلام في تلك الدول وقتا طويلا بسبب نقص الاستثمارات الوطنية في الإعلام لولا دخول المستثمرين الأجانب للاستثمار على غرار مجموعة Murdoch لذلك ، ظل المشاهد الجزائري منذ 1990 إلى غاية 2011 يتابع القنوات الأجنبية العربية والغربية منها في ظل سيطرة الصحف الخاصة على الفضاء العمومي بحيث عرفت هذه الأخيرة ، تطورا من حيث العدد خاصة في سنوات الألفين . إذ ، انتقلنا من 80 يومية عام 2010 إلى 149 يومية عام 2015 . كما ، ظلت الدولة أهم طرف مشجع لتلك الصحافة من خلال المساعدات الغير المباشرة من طبع وإشهار أمام هشاشتها اقتصاديا دون الحديث عن النقائص المهنية والتقنية .بعد سلسلة من الإصلاحات التي إتخذتها الجزائر في عام 2011 ، أقر قانون العضوي للإعلام عام 2012 ،لأول مرة بحرية نشاط السمعي البصري بالنسبة للخواص من خلال المادة 61 منه وهو ماثمنته المادة 02 من قانون المتعلق بنشاط السمعي البصري الصادرعام 2014 التي سمحت اليوم بوجود عدة قنوات تلفزيونية خاصة خاضعة لقانون الأجنبي وعلينا الإشارة ، إلى أنها تابعة الى مجموعات إعلامية كبرى خاصة وتتمتع بالخبرة في مجال الصحافة المكتوبة الخاصة على غرار قنوات جزائر تي في التابعة لميديا غروب مجموعة حداد ، قنوات الشروق تي في التابعة لشركة الشروق لصحفي علي فضيل مدير يومية الشروق وقنوات النهار لصحفي ومدير يومية النهار أنيس رحماني . وبالتالي ، وجد المشاهد نفسه اليوم أمام عدد هائل من القنوات الخاصة وهوما أحدث ثورة وقطيعة مع القنوات الأجنبية خاصة العربية منها . إذ ،

أصبحت قناة النهار و الشروق تي في من أكثر القنوات مشاهدة خاصة خلال شهر رمضان في ظل تضارب الأرقام حول نسبة المشاهدة لكل قناة واحتدام المنافسة بين مكاتب صبر الآراء الخاصة لكن ، العنصر الذي لعب دورا في استقطاب المشاهدين و المعلنين لتلك القنوات هو اهتمامها بمعلومة الجوارية التي تمس بشكل مباشر المواطن . [1]

الفرع الثاني : تعزيزوتقويةالمنظومةالإعلاميةفيالجزائرفيظلالمتغيراتالخارجية:

يرتبط اليوم ، تطور الأحداث الداخلية التي تعرفها الدول بتغيرات الخارجية التي يعرفها العالم على جميع الأصعدة خاصة الأمنية ، السياسية و الاقتصادية منها . لذلك ، فإعلام بات منذ نهاية الثمانينات خاصة بعد انهيار التيار الشيوعي من أكثر الأدوات استخداما إلى جانب الدبلوماسية في التأثير على الأحداث الوطنية ، الإقليمية و الدولية . في مقاب لذلك ، عرفت الجزائر تغيرات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية تمثلت في توجه البلاد نحو التعددية السياسية من خلال دستور 1989 والانفتاح الإعلامي الذي مس فقط الصحافة المكتوبة من خلال المادة 14 من قانون الإعلام لعام 1990 .وبقيت كل من التلفزيون والإذاعة تحت إدارة الدولة أي باحتفاظها بنفس الإستراتيجية الإعلامية المعتمدة منذ الاستقلال في مجال السمعي البصري . في نفس تلك المرحلة ، عرفت البلاد تدهورا في الوضع الأمني والاقتصادي أمام انحصار المشاهدة التلفزيونية في الجزائر آنذاك على القناة التلفزيونية الوطنية الوحيدة و على القنوات الفضائية الفرنسية بفضل الهوائيات المقعرة لتنافسها فيما بعد ، القنوات العربية التي كانت أولها القناة التلفزيونية الخاصة المغربية 2M التي أطلقت بتاريخ 4 مارس 1989 لتنتقل فيما بعد ملكيتها لدولة بنسبة 68 % بعدما عرفت مشاكل مالية عام 1996 لتليها مجموعة القنوات التلفزيونية العربية التي أطلقتها السعودية عام 1991 أم بي سي إنطلاقا من لندن لتستقر فيما بعد بدبي بإمارات . أخيرا ، قناة الجزيرة العربية المتحدة عام 2003 بحيث تتكون من 9 قنوات متخصصة ،

[1] د/ بلحاجي وهيبة ، نفس المرجع ص 5 .

لها 130 مليون مشاهد في الوطن العربي القطرية التي انطلقت بتاريخ 1996.11.1 بعد فشل مشروع سعودي – بريطاني لإنشاء قناة بلندن بحيث تعتبر أول قناة عربية لإعلام المتواصل وأكبر شبكة إعلامية دولية برزت بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بحيث كانت القناة الوحيدة التي بثت كل التسجيلات بالفيديو لأسامة بن لادن بداية من 2001/10/07 كما ، لعبت هذه القناة دورا مهما في التغيرات التي عرفتها بعض الدول العربية فيما عرف إعلاميا "بالربيع العربي" من عام الذي مس كل من تونس ، مصر وليبيا ابتداء 2011 . إذ ، اهتمت القناة مباشرة بما يحدث في القاهرة من مظاهرات ، فعلى الرغم من منعها من قبل السلطات المحلية ، فإنها وفرت تغطية مستمرة لأحداث ساحة التحرير متحدية كل الممنوعات والتهديدات التي وجهها لها النظام المصري القائم آنذاك ، كما اهتمت المغرب كذلك بتطوير إعلامها خاصة في إطار بحثها عن التأثير والقيادة في منطقة المغربا لعربي من خلال اعتمادها على الخبرة الفرنسية في مجال السمعي البصري بتحريره جزئيا وتوجيهه لاستهلاك الداخلي والخارجي بما يخدم مصالحها في المنطقة خاصة في مايتعلق بالصحراء الغربية . وكذلك ، يخدم انتشار الفرانكفونية في المنطقة . لذلك ، تعتبر قناتي M2 و MEDI 1 أهم نموذجين ، وعليه ، لما أسماه البروفيسور بلقاسم مصطفاوي ، أستاذ بالمدرسة العليا للصحافة بالجزائر بنظام التلفزيوني خارج النطاق الوطني ظلت الجزائر غائبة في البث التلفزيوني الفضائي في منطقة المغرب العربي منذ التعددية الإعلامية وبقاءها كمستهلكة لقنوات الفضائية الفرنسية والعربية ، خاصة أمام التنافس الإعلامي القطري السعودي على الوطن العربي بحيث لم « يرتكز الخطاب الإعلامي لقناتي الجزيرة و أمبيسي اتجاه التطورات الحاصلة في الجزائر فقط على استقطاب المشاهدين من أجل الحصول على الإشهار .» في حين بقيت الصحف الخاصة في الجزائرمقابل ذلك إلى غاية 2011 عرف المشهد الإعلامي لأول مرة في تاريخ الجزائر قنوات تلفزيونية خاصة كقناة النهار وهو ماسمح بتنوع قنوات تدفق المعلومات في المجتمع الجزائري وظهور طرف ثاني منافس لصحف الخاصة مما سمح بتوسع دائرة النقاش السياسي في البلاد.

لذلك ، « تجد قناة الجزيرة نفسها اليوم تتنافس مع قنوات تلفزيونية جديدة في المشهد الإعلامي العربي . ففي تونس مثلا ، تنافسها قناتي الوطنية وحنبعل . في ليبيا ، نجد قناة الحرة أما في مصر فنجد وان تي في ....وفي الجزائر ، تنافسها قناة النهار تي في

في هذا الموضوع بالذات ، قام مكتب الفرنسي إيمار .. لدراسات واستشارات لمنطقة المغرب العربي وإفريقيا بنشر دراسة له حو ل نسبة المشاهدة في الجزائر والقنوات التي تشاهد في شهر رمضان خلال صائفة عام 2016 . وفي هذا السياق ، خلصت الدراسة إلى أن القنوات التلفزيونية الخاصة و العمومية الوطنية استحوذت على % 61 من المشاهدة مقابل 39 % بالنسبة لقنوات الأجنبية . كما سيطرت القنوات الخاصة وعددها 15 قناة على حصة الأسد في نسبة المشاهدة في الجزائربـ 48 % مقابل 12 % بالنسبة لقنوات التابعة لمؤسسة العمومية لتلفزيون ، ومن هنا ، وانطلاقا من كون الإعلام أداة من أدوات التأثير والتأثر في سياق تغير موازين القوى في العالم . فإن مجال السمعي البصري في الجزائر، استجاب لضرورة توفر البلاد على إعلام قوي كأهم ركيزة وكطرف في التأثيرعلى مجريات الأحداث الإقليمية والدولية وثانيا ،لتعزيز التواصل والثقة بين الدولة والمواطن من اجل الدفاع عن الوطن والرد على الحملات التظليلية التي تستهدف هو بالتالي ، فإن قوة الصورة في التأثير تتطلب فتح كل قنوات الاتصال بما يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات . وكذلك ، بتدفق المعلومات بين الدولة والمواطن لكن من خلال ضوابط تؤطر حرية نشاط السمعي البصري في الجزائر [1]

المبحث الثاني :مفهوم حرية الصحافة المكتوبة و تكريسها في التشريع الجزائري

[1] د/ بلحاجي وهيبة ، المرجع نفسه ص 6 -7

تعتبر حرية الصحافة الصورة الأهم من صور حرية التعبير عن الرأي التي تتجلى فيها حرية الفكر، فهي مرآة المجتمع التي تعكس صورته أمام أفراده، و تذود عن مصالحه و تحرص على رفعة شأنه و علو قدره .[1]

وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم الصحافة المكتوبة و كيف تم تكريسها في التشريع الجزائري.

المطلب الأول : مفهوم حرية الصحافة المكتوبة

تعتبر الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس بحرية في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام، و إسهامها في تكوينه و توجيهه بمختلف وسائل التعبير.[2]

الفرع الأول : تعريف الصحافة المكتوبة

الصحافة المكتوبة لغة تعني اسم لمهنة من يجمع الاخبار و الآراء و ينشرها في جرائد أو صحيفة أو مجلة، و الصحفي هو كل من يمارس هذه المهنة، و الصحيفة هي مجموعة من الصفحات تصدر بصورة دورية منتظمة تتضمن أخبارا سياسية، و اقتصادية، و ثقافية، و اجتماعية وما يتصل بذلك، و جمعهما صحف و صحائف .[3]

---

[1] خالد مصطفى فهمي ، حرية الراي و التعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية و التشريعات الوطنية و الشريعة الاسلامية و جرائم الراي و التعبير ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،2009 ، ص 56 .

[2] محمد هند حسن ، النظام القانوني لحرية التعبير ، الصحافة و النشر ، بدون طبعة ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2005 ، ص 50 .

[3] اشرف فتحي الراعي ، جرائم الصحافة و النشر ، الذم و القدح ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص 360 .

فتعتبر الصحافة المكتوبة إحدى وسائل الإعلام و توزع الصحف في مواعيد دورية و تنقسم من حيث الهيئة الشكلية و طبيعة المضمون إلى الجرائد و المجلات، كما تنقسم من حيث مواعيد الصدور، فبالنسبة الجرائد مثلا تنقسم إلى صباحية ، يومية، أسبوعية، شهرية، نصف شهرية، دورية تصدر على فترات معينة أو مرة واحدة في كل عام. [1]

(أما التعريف القانوني للصحافة المكتوبة، فهو التعريف الذي تأخذ به قوانين المطبوعات و الذي على أساسه تعامل الصحافة المكتوبة من قبل الحكومات، وعرفها القانون العضوي 12_05 المتعلق بالإعلام في نص المادة 06 منه بأنه " تعتبر نشريات دورية، في مفهوم هذا القانون العضوي، الصحف و المجلات بجميع أنواعها التي تصدر في فترات منتظمة.

و تصنف النشويات الدورية في صنفين :

- النشريات الدورية للإعلام العام

- النشريات الدورية المختصة.

وجاء في المادة 07 من هذا القانون العضوي" يقصد بالنشرية الدورية للإعلام العام، في مفهوم هذا القانون العضوي، كل نشرية تتناول خبرا حول وقائع لأحداث وطنية و دولية، و تكون موجهة للجمهور".

أما المادة 08 من نفس القانون العضوي فقد نصت على" يقصد بالنشرية المتخصصة، في مفهوم هذا القانون العضوي، كل نشرية تتناول خبرا له علاقة بميادين خاصة، و تكون موجهة لفئات من الجمهور.".

[1] حليمة زكراوي ، المسؤولية الجنائية في مجال الصخافة المكتوبة ، رسالة الماجيستير في قانون الخاص المعمق ، جامعة ابو بكر يلقايد ، تلمسان ، 2013 – 2014 ، ص 14 .

كما عرف الصحفي المحترف في المادة 73 " يعد صحفيا محترفا في مفهوم هذا القانون العضوي كل من يتفرغ للبحث عن الاخبار عن الأخبار و جمعها و انتقادها و معالجتها أو تقديم الخبر أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الانترنت، و يتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة و مصدرا رئيسيا لدخله ".

الفرع الثاني : مدلول حرية الصحافة المكتوبة

تكون حرية الصحافة المكتوبة موجودة، عندما يضمن لكل فرد الحق في ملكية الصحف و إصدارها، و يكفل له حق التعبير عن الرأي من خلال هذه الصحف دون ضغط يمارس عليه، مع السماح بتوزيعها و نشرها بحرية تامة، فحرية الصحافة المكتوبة هي حرية الفرد في نشر ما يشاء بواسطة الجريدة أو الكتاب، و تمكينه من إيداء أرائه علنا و التعبير عن أفكاره عن طريق مقالات الجرائد أو الكتب بقصد إطلاع الرأي العام على سير الحوادث . [1]

ويقصد بها ذلك، إبتعاد الحكومة عن التدخل فيما ينشر بفرض إرادتها عليها بإلزام أو منع فيما ينشر أو ما يتعلق بمادة النشر،أو إستعمال العقوبات كوقف النشرية أو مصادرتها أو إلغائها، و صرف النظر عن اتجاهاتها و أفكارها و ما ينشر فيها، ما دامت لا تتجاوز حدود القانون . [2]

الفرع الثالث: أهمية حرية الصحافة المكتوبة

يعتبر موضوع الحرية من أهم الموضوعات التي شغلت الإنسان عبر مختلف العصور، و تزداد قيمة الحرية و تربو مكانتها حينما تقترن بالصحافة المكتوبة، و هذا راجع المكانة التي تتميز بها هذه الأخيرة، فهي وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي في المجتمع المعاصر، و هي من أبرز أداة من أدوات

[1] نعيم سعيداني ، حرية الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل اجازة المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر ، 2006/2003 ، ص 06.

[2] حليمة زكراوي ، المرجع السابق ، ص 14

المعرفة استحدثها الإنسان ليجمع من خلالها في لحظة واحدة بين ماضيه و حاضره و مستقبله و هذا لا ريب يفسر اهتمام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عالمية كانت أم إقليمية و الدساتير الوطنية بحرية الصحافة المكتوبة، ذلك أنه إذا كان كل مجتمع في حاجة إلى الصحافة المكتوبة فإن المجتمع الديمقراطي فحسب هو الذي يحتاج إلى حرية هذة الصحافة و من هنا تعد هذة الحرية المعيار الدقيق لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم في مختلف الدول . [1]

فحرية الصحافة المكتوبة تعد الركيزة الأساسية للديمقراطية، فهي حلقة وصل بين الحاكم و المحكوم، و يتحقق بها مشاركة الشعب في صنع القرار إذ من خلالها يعلم الحاكم ما يريده الشعب و بواسطتها يقف الشعب على تصرفات حاكمه و عن طريقها يتمكن من الرقابة على أعمال الحكومة و بدون ضمان حرية الصحافة المكتوبة لا يمكن أن يتمتع الشعب بذلك الحق بصورة فعالة. [2]

و لحرية الصحافة المكتوبة دورا حيويا و فاعلا في تكوين الرأي العام و توجيهه، فضلا عن دورها الاجتماعي عبر إعلام الجمهور بالأمور التي تهمه ، سواء كانت داخلية أم خارجية ، و توعيته و تثقيفه مما يؤدي في النهاية إلى إقامة وحدة معنوية ين أفراد المجتمع لذا قيل إن الصحافة هي مدرسة الشعب ، و لا يقف دور حرية الصحافة المكتوبة عند هذا الحد بل يشمل مراقبة القائمين على الحكم نحو يحول دون انحرافهم، الأمر الذي تتحقق معه مصلحة المجتمع، فتعتبر حرية الصحافة المكتوبة بذلك امتيازا الحكام و المحكومين معا، إذ تساعد الحاكم على الوقوف على رغبات و اتجاهات و ميول الشعب، مما يدفعه إلى توجيه سياسته بما يتفق مع هذه الرغبات و الميول و يجعل حكمه أكثر رسوخا و ثباتا . [3]

المطلب الثاني : تكريس حرية الصحافة المكتوبة في التشريع الجزائري

[1] نعيم سعيدان ، المرجع السابق ، ص 04.
[2] المرجع نفسه ، ص 04.
[3] أشرف فتحي الراعي ، المرجع السابق ، ص 48 .

على غرار الدول الأجنبية كرست الجزائر الحق في الإعلام في نظامها القانوني، و قد عرفت تكريس هذا الحق العديد من التغيرات و التقلبات عبر مرحلتين أساسيتين مرت بهما الجزائر و هما مرحلة ما بعد الاستقلال في ظل نظام الحزب الواحد من سنة 1962 إلى سنة 1989 و مرحلة ما بعد سنة 1989 إلى سنة 2016 في ظل التعددية الحزبية . [1]

الفرع الأول: تكريس حرية الصحافة المكتوبة في ظل نظام الحزب الواحد

بدأت هذه المرحلة بعد استقلال الجزائر عندما قررت الدولة أن تتولى إصدار صحفا جزائرية خالصة، فقامت بإصدار أول صحيفة جزائرية بعد الإستقلال في 19 سبتمبر 1962 و هي يومية " الشعب" بعدها " الجمهورية"، لكن و بعد الحدث السياسي البارز الذي شهدته الجزائر و الممثل في تغيير نظام الحكم باسم الحركة التصحيحية أو الإنقلابكما يسميه البعض الآخر في يوم 19 جوان 1965، عرفت الصحافة المكتوبة نوع من الركود في البلاد، فقد أثرت هذه السياسة الجديدة على منحنى الكتابة الصحفية حيث تم تبني الاشتراكية كخيار و نظام، و أول قرار اتخذته الحكومة الجزائرية هو المزيد من السيطرة على الصحافة المكتوبة و توجيهها، بحيث تضخم الأعمال الإيجابية للسلطة و تغطي السلبية منها، فكان إلغاء الملكية الخاصة و توجيه الصحافة المكتوبة من القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الإشتراكي للإعلام، ثم تعزز ذلك بصدور قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري و

[1] سامية قايدي ، التطور التشريعي للحق في الاعلام في الجزائر ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2016 ، العدد الاول ، ص 29 .

مديري هذه المؤسسات أصحاب الحق في التسيير الإرادي و الآلي ، مع تبعيتهم لوزارة الإعلام و هذا سنة 1966، ثم تأمين شركة " هاشيت" التي كانت تتولى التوزيع و بعده تأسيس الشركة الوطنية للتوزيع .[1]

أما على الصعيد القانوني عرفت هذه المرحلة نشاطا كبيرا بإصدار السلطة السياسية ثلاثة نصوص بمثابة قاعدة النشاط الإعلامي، ففي سنة 1979 وافق المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني على لائحة خاصة بالإعلام، و في سنة 1982 ظهر أول قانون للإعلام، و خصصت في جوان من نفس السنة اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني دورة خاصة بالسياسة الإعلامية، و كانت في الجزائر ستة يوميات أربعة باللغة العربية و هي (الشعب ، النصر، الجمهورية ، و المساء)، و اثنين بالغة الفرنسية هي (المجاهد و أوريزون) وبلغ سحب هذه اليوميات مجتمعة 666 ألف نسخة يومية. [2]

رغم صدور أول قانون للإعلام سنة 1982 فلا يمكن القول بأن حرية الصحافة المكتوبة تم تكريسها في الجزائر صراحة، لأن الإعلام منذ الإستقلال إلى غاية 1989 كان إعلاما موجها و محتكرا من طرف السلطة، و اعتبر الصحافيين بأن قانون الإعلام لسنة 1982 بمثابة قانون العقوبات، لأنه لا توجد فيه سوى مادة واحدة و هي المادة 45 التي تشير إلى حرية الصحافي في الوصول إلى مصادر المعلومة، أما بقية المواد من هذا القانون فقد كرست هيمنة و سيطرة الدولة على وسائل الإعلام و خصصت 43 مادة للإجراءات العقابية ضد الصحفيين، فكانت جرائم النشر و اختلافها جدرياعن باقي الجرائم التي ترتكب في المجتمع، فهذا القانون يفتقر إلى ما يضمن حقوق الصحافي أثناء البحث عن الحقيقة و يحميه من الأخطار و المشاكل التي قد يتعرض لها أثناء أداء مهامه . [3]

---

[1] حليمة عايش ، الجريمة في الصحافة الجزائرية ، رسالة ماجيستير في علوم الاعلام في الجزائر ، فرع الصحافة ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009/2008 ، ص 62 .

[2] المرجع نفسه ، ص 63 .

[3] سامية قايدي ، المقال السابق الذكر ، ص 32.

في بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي و في شهر أكتوبر 1988 خرجت المظاهرات خصوصا في العاصمة تطالب بإصلاح النظام القائم، و على إثر ذلك بادرت السلطة بإدخال حزمة من الإصلاحات السياسية و الإقتصادية ، فكان أهم تشريع خرج الوجود كان الدستور الجديد و الذي تم إجازته في 3 فبراير 1989، فأطلقت بموجبه جملة من الحريات، حيث أقر أنّ حرية التعبير مضمونة للمواطنين ، و نص صراحة على التعددية الإعلامية في الصحافة المكتوبة ، و عززت الدولة مبادرتها في ترسيخ حرية التعبير بالانضمام طواعية إلىمواثيق دولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسة، و هو ما يضع الجزائر تحت الرقابة الدولية في ما يتعلق بكثير من حقوق الإنسان .[1]

الفرع الثاني : تكريس الصحافة المكتوبة في ظل التعددية الحزبية

دخلت الجزائر بعد التعديل الدستوري في 23 فبراير مرحلة التعددية الحزبية، التي استوجبت التعددية الإعلامية ، فصادق المجلس الشعبي الوطني في الرابع من أبريل 1990 على قانون جديد للإعلام، و عرفت الصحافة المستقلة في هذه الفترة زواجا لا مثيل له إذ سمى البعض هذه المرحلة بالفترة الذهبية للصحافة المكتوبة في الجزائر ، حيث وصل عدد اليوميات المستقلة إلى 30 جريدة .[2]

فكان تكريس حرية الصحافة المكتوبة بموجب قانون الإعلام الصادر بتاريخ 3 أفريل 1990 الذي نصت المادة 14 منه علىإطلاق الجرائد للأفراد و الشركات و حتى الأحزاب السياسية من خلال إجراء شكلي بسيط يتمثل في تقديم تصريح لوكيل الجمهورية في مدة 30 يوما قبل صدور العدد الأول من الجريدة .[3]

---

[1] رحال حسينة زياني ، قراءة في القانون الاعلام لسنتي 1990و 2012 ، مجلة المعيار ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد دباغين ، سطيف 2 ، 2017 ، العدد 42 ، ص 417.

[2] محمد قيراط ، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق ، 2003 ، المجلد 19 ، العدد 3 و 4 ، ص 122 و 123 .

[3] رحال حسينة زياني ، المقال السابق الدكر ، ص 418 .

أما في القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام و الذي ألغى قانون الإعلام 1990، فقد قام المشرع الجزائري بتحديد المبادئ و القواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام و حرية الصحافة ، و أقر القانون العضوي 12- 05 المتعلق بالإعلام بأن إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية و أبقى على الإجراء الشكلي لغرض التسجيل و مراقبة المعلومات، و يتمثل في تقديم المدير المسؤول النشرية لتصريح مسبق لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ، 30 يوما قبل نشر العدد الأول عوض و كيل الجمهورية كما كان يحدث سابقا، و يلزم القانون العضوي الجديد سلطة ضبط الصحافة المكتوبة الاعتماد في أجل 60 يوما على الأكثر من تاريخ إيداع الطلب، و منح المشرع مدة عام كامل لصاحب الاعتماد الإصدار نشرتيه و إلا تم إلغاء الاعتماد . [1]

[1] رحال حسينة زياني ، نفس المرجع ، ص 420.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: سلطةضبط السمعي البصري

قبل التـ طرقلسلطةضبطالسمعيالبصري وجبدراسة سلطاتالضبطبصفةعامةلتكونمفتاحالمعرفةسلطةضبطالسمعيالبصريوتنظيمهاالقانوني.

لقدترتبعلىازديادتدخلالدولةوتطوروظيفتها في مختلـ ف المجالات السياسيةوالاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وتحـ ولوظيفتهامنالدولةالحارسةأوالمتدخلةإلىالدولةالضابطةمماأدى إلى إنشاء أجـ هزةإداريةللتكفل بتسييرتلكالمجالات وضبطهاوفقأساليبوطرقتتميزعنالكيفياتالمعروفةفيالإدارةالعامةالتقليديةوهومايعرفبالسلطاتالإداريةالمـ ستقلةوظهرتفيفرنسامثلهذهالأجهزةمنذتسعيناتالقرنالماضيتحتتسميةسلطةالضبطأومجلسأعلى.

أيضا في الجـ زائرتماللجوءإلىإنشاءمثلهذهالأجهزةمنذالتسعينياتمنالقرنالماضي في مجالات متعددةومتنوعةتأثراً بالنمـ وذجالفرنسي فـفي مجال السلـ طةتتمتعالسلطات الإدارية المستقلة باختصاصات وسلـ طاتمنحها لـ هاالقانون ومع ذلكفإنالنصوصالقانونيةالمنظمةللسلطاتالإداريةالمستقلةتخولهاأيضاتقديمآراءواقتراحاتللجهةالمعنية غيرأنذلكلايغيرمنطبيعتهاكسلطةولايحولهاإلىمجردمؤسساتإداريةاستشارية،

وكذاالطابعالإداريالذييتأكدعلى مستويين.

فعلى المستـ وىالعضوي تتشكلالسلطاتالإداريةالمستقلةمنأعضاءمنتمينأساساإلى أجهزةالسلطةالتنفيذيةأوالقطاعالاقتصادي العام أوالخاص كما ينتمي البعض إلى تنظيماتمهنيةخاصة.

وعلى المستـ وبالموضوعي فعلى الرغم من تمتعها ببعض الاختصاصات القمعية والعقابية

فإنها تبقى من قبيل الجزاءات الإدارية والتي لا ترقى إلى قرينة الأحكام القضائية

وتتميز السلطات الإدارية المستقلة بمجموعة من الخصائص أهمها الاستقلال ويتمثـ لاستقلال

هذه الأجهزة في عدم خضوعها لرقابة الإدارة المركزية سواء السلطة الرئاسية أو الوصاية الإدارية وتتجلى

الاستقلالية في

عدة مظاهر أهمها، التمتع بالشخصية المعنوية إذ غالبا ما تبقي القوانين المنظمة للسلطات الإدارية المستقلة على تمتعها بالـ

لشخصية المعنوية

الذي يخولها الاستقلال القانوني و هذا ما يترتب عليه القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل

الالتزامات وفقا لما يقضي به القانون المدني.[1]

كذلك إحداث أجهزة و هيئات يتم تسييرها بصورة مستقلة عن الإدارة التي أنشأتها وتتشكل

من تركيبة بشرية بعضها منتخب وآخر معين تجسيداً لمبدأ تمثيل المصالح[2].

وتجدر الإشارة أن صلاحيات سلطات الضبط المستقلة تختلف من هيئة لأخرى مما يؤدي إلى إبراز خصوصية

سلطة ضبط السمعي البصري من حيث المهام والصلاحيات ونظام الرقابة عليها

وذلك في المبحث الأول بالتطرق لماهية سلطة ضبط السمعي البصري إلى الرقابة ولنظام عليها.

[1]– المادة 50 من القانون المدني.

[2]– محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 118 الى 121

المبحث الأول: ماهية سلطة ضبط السمعي البصري

إن تبني الـ دولة نظاما قتصاد السوق يفتح المجال للمنافسة الحرة مما يؤدي بالدولة إلى تاطير النشاط الاقتصادي بإيجاد ووضع آليات تتماشى ومتطلبات السوق فكان لزاما عليها التفكير في آلية تضمن نزاهة المنافسة الحرة.

فوجدت سلطات ضبط المستقلة والتي تشكل وجهة جديدة لدور الدولة في المجال الاقتصادي والمالي وهي التي تؤدي الوظائف المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والمالية عبارة عن مؤسسات جديدة من مؤسسات الدولة بالجزائر جاءت نتيجة عوامل ثلاث أولها ضمان عدم تحيز التدخل العمومي بإشراكأشخاص مؤهلين في ضبط النشاطات الحساسة وضمان فعالية التدخل العمومي على مستوى السرعة المرونة والقابلية للتكيف مع متطلبات السوق.

فمتطلبات عدم التحيز تضمن الاستقلالية والاحترافية في إشراك الخبراء والمحترفين في عملية وضع القواعد المطبقة في مجالات جد تقنية قصد جلب اندماج وقبول لأكبر من طرف المتعاملين الاقتصاديين نظرا لمصداقية هذ هالقواعد[1].

أيضا متـ طلبات الفاعلية تقتضي اتخاذ القرار المناسـ ـب في كل عملية متجردة في ذلك من كل هيمنة للسلطة الإدارية أو الوصائية التي تعيق عملها وكذا الفصل في النزاعات وتسليط العقوبات بأكثر سرعة مقارنة بعمل القاضي.

[1] – وليد بوجملين، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2011، ص30

المطلب الأول: أحكام سلطة ضبط السمعي البصري

تتحد سلطة ضبط السمعي البصري مع سلطات الضبط الأخرى في

عدة مميزات و خصائص ها و تختلف عنها في أخرى، فمن الناحية العضوية مثلا تو جد عدة عناصر تتشابه معها خصوصاً

ما تعلق بالاستقلالية والتركيبة البشرية وطريقة التعيين و تختلف في المهام والصلاحيات.

و تعتبر سلطة ضبط السمعي البصري نموذجاً لسلطة ضبط مستقلة تتميز بعدة مهام واختصاصات و صلاحيات

و خصائص و للإحاطة بالموضوع تم تقسيم المطلب إلى فرعين

، الأول للمهام والصلاحيات والثاني للتشكيلة والخصائص.

الفرع الأول: مهام سلطة ضبط السمعي البصري و صلاحياتها

في هذا الفرع تم تخصيص مهام سلطة ضبط السمعي البصري أولا ثم ثانيا صلاحيات هذه السلطة .

أولا: مهام سلطة ضبط السمعي البصري

نصت المادة 54 من القانون 04/ 14 على مهام سلطة ضبط السمعي البصري و تتمثل في -01

السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري و يكون ذلك بالتعبير عن الأفكار والآراء

عن طريق الكلام أو الكتابة أو أي عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية

بشرط ألا يمثل طريقة أو مضمونا لأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره مخرقا للقوانين و أعراف الدولة أو المجتمع التي سمحت بحر

ية التعبير ويصاحب حرية الرأي التعبير على الأغلب ومن بعض هذه الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات[1].

02- السهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام وذلك بتقديم الموضوع الإعلامي بحياد ودون التحيز لطرف دون الآخر وتوخي الانزواء إلى طرف دون الآخر.

03- السهر على ضمان الموضوعية والشفافية ويكون ذلك بتوخي الإعلام الموضوعية في نقل الأخبار والمواضيع ويكون ذلك بشكل شفاف واضح دون أي تقييم إعلامي وتوضيح الحقيقة وعدم المغالطة.

04- السهر على ترقية اللغتين الوطنيتين والثقافة الوطنية ودعمها ويكون ذلك بتقديم فضائل اللغتين باعتبارهما هوية المواطن وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 03 و03 مكرر اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني[2].

و كذا ترقية الثقافة الوطنية وما تحمله من قيم اجتماعية ودينية واقتصادية.

05- السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما خلال حصص الإعلام السياسي

[1] المادة 45 قانون 04/14 المتعلق بسلطة ضبط السمعي البصري.

[2] – المادة 03 من الدستور الجزائري لسنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي 438/96 المؤرخ في 1996/12/07، جريدة رسمية، عدد 25، المعدل والمتمم

.

والعام وذلك باحترام الآراء الفكرية وبثها على حقيقتها دون أي تغيير وكذا احترام الأفكار السياسية والتعبير عن آرائهم سواء أكانت متفق معها أو مختلف فيها وبثها كما هي.

-

06 السهر على أن تعكس أصناف البرامج التي يقدمها ناشر خدمات الاتصال السمعي البصري التنوع الثقافي الوطني.

وذلك ببث الأفكار المختلفة والمتنوعة سواء أكانت أدبية أو سينمائية أو بحثية أو غيرها والتي تبين التنوع الثقافي الوطني.

7- السهر على حماية الطفل المراهق وذلك ببث حصص توجيهية تحمي الطفل وتحافظ على المراهق من كل أشكال الانحراف كبث حصص تبين مخاطر التدخين والمخدرات وغيرها وكذا التحذير من الانزلاقات المختلفة التي قد يقع فيها في مثل هذا السن .

08- تسهيل وصول الأشخاص ذوي العاهات البصرية أو العاهات السمعية إلى البرامج الموجهة للجمهور من طرف كل شخص معنوي يستغل خدمة اتصال سمعي بصري و هذا الفئة الصم الإشارة ببث حصص لذوي الاحتياجات الخاصة وكذا ترجمة البرامج بلغة البكم .

09- السهر على تثمين حماية البيئة وترقية الثقافة البيئية والمحافظة على صحة السكان وذلك بالتوعية لحماية البيئة من التلوثات بتحديد إمكانر مي النفايات المنزلية مثلا، غرس الأشجار، النظافة الدورية للأحياء بحملات تطوعية.

-10

السهر على ألا يؤدي البث الحصري للأحداث الوطنية ذات الأهمية القصوى المحددة عن طريق التنظيم إلى حرمان جزء معتبر من الجمهور من إمكانية متابعتها على المباشر أو غير المباشر عن طريق خدمة تلفزيونية مجانية و هذا بالحرص على

تمكين كل فئات المجتمع من الإطلاع على الأحداث المهمة وكذا الحملات المختلفة كحملة التلقيح والتعبئة أيضا كالخدمة الوطنية ودفع الضرائب، أيضا الخدمات المختلفة لمؤسسات الدولة.

ثانيا: صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري

نصت المادة 55 على صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري والتي جاء فيها مايلي

01 - في مجال الضبط

حددت المادة 55 من قانون 04-14 المتعلق بالقانون السمعي البصري صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري فيما يلي

ا- تدرس طلبات إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري و تبث فيها، حيث يقدم طلب إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري من المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري أو المؤسسات وأجهزة القطاع العمومي.

ب- تخصص الترددات الموضوعة تحت تصرفها من طرف الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي من اجل إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري الأرضي في إطار الإجراءات المحددة في هذا القانون.

ج- تطبق القواعد المتعلقة بشروط الإنتاج والبرمجة وبث حصص التعبير المباشر بالإضافة إلى الوسائط السمعية البصرية خلال الحملات الانتخابية، طبقا للتشريع والتنظيم الساري للمفعول.

د- تطبق كيفيات بث البرامج المخصصة للتشكيلات السياسية والمنظمات الوطنية النقابية والمهنية المعتمدة وذلك بتقسيم البرامج وتحديدها بوقت لكل فئة من الفئات المذكورة مع تأطيرها.

هـ- تحدد الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع للمنتوجات أو بث حصص الاقتناء عبر التلفزيون وذلك بكيفية توزيع الإشهار وتأطيره بكيفية الممارسة.

و- تحدد القواعد المتعلقة ببث البيانات ذات المنفعة العامة الصادرة عن السلطات العمومية وذلك بتأطير عملية بث الحصص ذات المنفعة العامة الخاصة بعمليات التلقيح أو حصص التحذير من بعض المخاطر.

ي- تعد وتصادق على نظامها الداخلي وذلك بتحديد كيفية تنظيمها وعملها وحقوقها وواجباتها وكذا القانون الأساسي لمستخدميها [1].

02- في مجال المراقبة:

نصت المادة 55 من قانون 05-14 المتعلق بالسمعي البصري في مجال المراقبة على

ا-

تسهر على احترام مطابقة أي برنامج سمعي بصري كيفما كانت وسيلة بثه للقوانين والتنظيمات سارية المفعول وذلك بمطابقتها خاصة لنص المادة 48 من قانون

04/14 وكذلك المادة 02 من قانون 05/12 باحترام الدستور وقوانين الجمهورية وكذا الدين الإسلامي وباقي الأديان، الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع[1].

[1]- المادة 55 من القانون 14 / 04 القانون المتعلق بالسمعي البصري

ب- تراقب بالتنسيق مع الهيئة العمومية المكلفة بتسيير طبق الترددات الراديوية ومع الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي، استخدام ترددات البث الإذاعي بغرض اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان استقبال جيد للإشارات .

ج- تتأكد من احترام الحصص الدنيا المخصصة للإنتاج السمعي البصري الوطني والتعبير باللغتين الوطنيتين وذلك بمراقبة احترام البث للحصص باللغة العربية أو اللغة الأمازيغية.

د- تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على موضوع ومضمون وكيفيات برمجة الحصص الاشهارية وذلك بمراقبة موضوع الإشهار ومضمونه الكيفيات التي يبرمج بها.

هـ- تسهر على احترام المبادئ والقواعد المطبقة على النشاط السمعي البصري وكذا تطبيق من احترام دفاتر الشروط وذلك باحترام ما نصت عليه المادة 48 من قانون 04/14 احترام متطلبات الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطنيين، الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد واحترام المصالح سرية التحقيق[2].

و- تطلب عند الضرورة من ناشري وموزعي خدمات الاتصال السمعي البصري أية معلومة مفيدة لأداء مهامها وذلك بطلب تقديم توضيح أو تبرير لأية خدمة سمعية بصرية.

ي- تجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والهيئات والمؤسسات دون الخضوع لأية حدود غير تلك المنصوص عليها في التشريع والتنظيم سارية المفعول وذلك من أجل إعداد أرائها وقراراتها.

---

[1]- المادة 48 من قانون 04/14 المتعلق بالسمعي البصري – المادة 02 من قانون 12 / 05 المتعلق بقانون الإعلام

[2]- المادة 48 من القانون 05/12 المتعلق بالسمعي البصري

03:في المجال الاستشاري

و هذامانصت عليه المادة 55 من القانون 14/04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري

ا- تبدي أراء في الإستراتيجية الوطنية لتنمية النشاط السمعي البصري وذلك بتقديمها أراء وزارة الاتصال وكل فيما يخص ترقية النشاط السمعي البصري وذلك بالتعاون مع الفاعلين في هذا المجال.

ب-

تبدي رأيها في كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يتعلق بالنشاط السمعي البصري وذلك بإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذا النشاط لاسيما أن معظم المواد الخاصة بقانون السمعي البصري تحيل إلى التنظيم وبذلك تو ضح ما أشكل فهمه في هاته المواد.

ج- تقدم توصيات من أجل ترقية المنافسة في مجالا الأنشطة السمعية البصرية وذلك

بتدخلها التقديم توصيات في مجالا لمنافسة و ترقيتها و تقديم الأفضل والتوجه نحو

الاحترافية و متطلبات الخدمة العمومية.

د- تشارك في إطار الانتشارات

الوطنية في تحديد موقف الجزائر في المفاوضات الدولية حول خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني المتعلقة خاصة بالقواعدا لعامة لمنح الترددات.

هـ- تتعاون مع السلطات أو الهيئات الوطنية أو الأجنبية التي تنشط في نفس المجال وذلك بالتعاون مع الهيئات الفاعلة في مجالا لسمعي البصري من أجل ترقيته و مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

و – تبديآراءأوتقديماقتراحاتحولتحديداتأتواتاستخداماالراديويةفيالحزمات

الممنوحةلخدمةالبثالإذاعي.

ي–

تبديرأيهابطلبمنأيجهةقضائية،فيكلنزاعيتعلقبممارسةالنشاطالسمعيالبصريبتقديمالتوضيحاتللجهةالق

ضائيةقصدتحقيقالعدالةوإنصافالطرفالمتضرر[1].

04:في مجال تسويةالنزاعات

تسويالنزاعاتفيالمجالاتالتاليةوبينالأشخاصالآتيةالذكر.

ا–

التحكيمفيالنزاعاتبينالأشخاصالمعنويينالذينيستغلونخدمةالاتصالالسمعيالبصريسواءفيمابينهمأومعالم

ستعملينوذلكبالتحكيموالفصلفيالنزاعاتالقائمةبينالأشخاصالمعنويينالذينيستغلونخدمةالاتصالالسمعيالب

صريأومستعملي هذهالخدمة.

ب– تحققفي الشكاوي الصادرة عنالأحزابالسياسيةوالتنظيماتالنقابيةأوالجمعياتوكل

شخصطبيعيأومعنويآخريخطرهابانتهاكالقانونمنطرفشخصمعنوي،يستغلخدمةللاتصالالسمعيالبصري

وذلكبالبثفيالشكاويالمقدمةلهاالمخالفةالقانونالمنظملهذهالعملية منحيثتقديمالبرامج وبثها.

[1] المادة 57 من قانون 04/ 14 المتعلق بالسمعي البصري

الفرعالثاني : تشكيلسلطةضبطالسمعيالبصريوخصائصها

في

هذاالمطلبسيتمعرضتشكيلسلطةضبطالسمعيالبصريفيالفرعالأولوخصائصسلطةضبطالسمعيالبصر

يفيالفرعالثاني.

أولا: تشكيل سلطةضبطالسمعيالبصري

نصتالمادة 57منالقانون14/04المتعلق بالسمعي البصري على أن تتشكل

سلطةضبطالسمعيالبصريمن 09

أعضاءيعينونبمرسومرئاسي،خمسةأعضاءمنبينهمالرئيسيختارهمرئيسالجمهورية،عضوانغيربرلمانيين

يقترحهارئيسمجلسالأمة،

عضوانغيربرلمانيينيقترحهارئيسالمجلسالشعبيالوطني.

وقدعينرئيسسلطة ضبطالسمعيالبصريبمرسومرئاسيصادرعنرئيسالجمهورية

وتحددعهدةأعضاءسلطةضبطالسمعيالبصريبستسنواتغيرقابلةللتجديدأيبفترتواحدةو هذامانصت

عليهالمادة 60 منذقانون 04/14 المتعلقبالسمعيالبصريكذاحالاتالتنافي

01-الرئيس

يعينالرئيسبمرسوم رئاسي،[1] يتحصل على تعويضاتتحددبمرسوم

[1]-المادة57منالقانون04/14المتعلقبالسمعيالبصري.

ويكونا لآمر بالصرف، توضع تحت تصرفه مصالح إدارية، يمثل الرئيس المؤسسة في جميع الأعمال المدنية ويتمتع بصفة التقاضي باسم الدولة،[1]

يعين في الوظائف الأخرى بناء على اقتراح من الأمين العام،[2]

في حالة حصول مانع لرئيس سلطة ضبط السمعي البصري يعين والعضو الأكبر سنا وذلك في أجل 06 أشهر.[3]

02: الأمين العام

يعين الأمين العام بمرسوم رئاسي باقتراح من رئيس سلطة ضبط السمعي البصري،[4] يشارك في مداولات سلطة ضبط السمعي البصري ويعد بشأنها محضرا ويعمل على تنفيذ القرارات المتخذة ولا يحق له التصويت،[5]

يمكن لرئيس سلطة ضبط السمعي البصري أن يمنح الأمين تفويضا بالإمضاء على كل وثيقة متعلقة بسير المصالح الإدارية والتقنية[6].

03: الأعضاء يتم اختيارهم بناء على كفاءاتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السمعي البصري،[7] تحدد عهدة العضوية بـ 06 سنوات غير قابلة للتجديد[8].

---

[1] المادة 75 من نفس القانون

[2] – المادة 78 من نفس القانون.

[3] – المادة 85 من نفس القانون المتعلق بالسمعي البصري.

[4] المادة 77.78 من نفس القانون.

[5] – المادة 79 من نفس القانون

[6] – المادة 80 من نفس القانون.

[7] المادة 59 من القانون 04/14

[88] لمادة 60 من نفس القانون

ويجب أن لا يجمع أي

عضو بين العضوية في سلطة ضبط السمعي البصري أي وظيفة عمومية أو نشاط مهني أو أي مسؤولية في حزب سياسي، ما عدا التدريس في التعليم العالي والإشراف للبحث على العلمي [1] ،

يصرح كل عضو بممتلكاته ومداخيله للجهة المختصة بذلك، [2] لا يمكن لأي عضو أن يتقاضى أتعابا أو أي مقابل آخر بصفة مباشرة

أو غير مباشرة باستثناء مقابل الخدمات المؤداة قبل تسلمه لمهامه، [3] لا

يمكن لعضو سلطة سلطة ضبط السمعي البصري أن يمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة مصالح في مؤسسة سمعية بصرية أو سينمائية أو مؤسسة للنشر أو للصحافة أو للإشهار أو للاتصالات [4].

يمنع كل

عضو في سلطة ضبط السمعي البصري ممارسة نشاط له علاقة بأي نشاط سمعي بصري خلال السنتين الموليتين لنهاية عهدته، [5]

يلتزم أعضاء سلطة ضبط السمعي السمعي البصري وأعوانه بالسر المهني بشأن الوقائع والأعمال والمعلومات التي قد يطلعون عليها بحكم مهامه طيلة ممارستهم لمهامهم ووظائفهم وذلك طبقا لنص المادة 301 من قانون العقوبات [6].

---

[1] المادة 61 من نفس القانون

[2] المادة 62 من نفس القانون.

[3] المادة 63 من نفس القانون

[4] المادة 64 من نفس القانون.

[5] المادة 65 من نفس القانون.

[6] المادة 66 من نفس القانون السمعي البصري

وفي حالة

شغور منصب عضو سلطة ضبط السمعي البصري لأي سبب كان يتم استخلافه بتعيين عضو جديد وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 57 من القانون 04.14 وللمدة المتبقية من العهدة[1]، في حالة مخالفة أي عضو من أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري لأحكام المادة 61 من القانون 04.14

يقترح رئيس سلطة ضبط السمعي البصري على الجهة المخولة بالتعيين استخلاف هذا العضو وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 75 من القانون 04.14.[2]

في حالة صدور حكم نهائي

بعقوبة مشينة ومخلة بالشرف ضد عضو في سلطة ضبط السمعي البصري يقترح رئيس سلطة الضبط بالاتفاق مع بقية الأعضاء على السلطة المخولة بالتعيين استخلاف العضو للمدة المتبقية من العهدة وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 57[3]، عندما تنقطع عهدة عضو سلطة ضبط السمعي البصري البصري لأي سبب كان لمدة تفوق ستة أشهر متتالية قبل انقضائها، يبلغ رئيس سلطة ضبط السمعي البصري السلطة المخولة بالتعيين، بغرض تعيين مستخلف له، وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 57 وتنتهي عهدة هذا الأخير بانتهاء عهدة سابقة[4].

[1] المادة 67 من نفس القانون.

[2] – المادة 68 من نفس القانون

[3] – المادة 69 من نفس القانون

[4] – المادة 70 من نفس القانون

يلتزم أعضاء

سلطة ضبط السمعي البصري طيلة عهدتهم وفي السنتين الموليتين لانتهاء مهامهم بالامتناع عن اتخاذ أي موقف علني حـ

ولا المسائل التي تداولت بشأنها سلطة ضبط السمعي البصري، أو التي طرحت عليهم في إطار ممارسة مهامهم[1].

ويتحصل رئيس وأعضاء سلطة ضبط السمعي البصري خلال عهدتهم على

تعويضات يتم تحديدها بموجب مرسوم[2].

لا تصح مداولات سلطة ضبط السمعي البصري إلا بحضور خمسة على الأقل من

أعضائها[3].

وبالمقارنة مع سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المنصوص عليها في المادة 50 من قانون 05.12 فتتشكل من 14 عضوا يعينون بمرسوم رئاسي على النحو التالي.

03 – أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ومن بينه رئيس سلطة الضبط.

– عضوان غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني.

– عضوان غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة.

– سبعة أعضاء ينتمون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين الذين يثبتون خمس عشر سنة على الأقل من الخبرة المهنية[4].

فيمكن ملاحظة مايلي.

---

[1]– المادة 71 من نفس القانون

[2]– المادة 72 من نفس القانون

[3] – المادة 81 من نفس القانون

[4]– المادة 50 من القانون 12 /05 المتعلق بقانون الصحافة

صحة مداولات ضبط الصحافة المكتوبة بتصويت 10 أعضاء بخلاف سلطة ضبط السمعي البصري التي تصحح مداولاته بـ 06 أعضاء أي التصويت بالأغلبية المطلقة في سلطة ضبط الصحافة المكتوبة خلاف سلطة ضبط السمعي البصري فالتصويت يكون فيها بالأغلبية النسبية حسب نص المادة 54 من قانون 12/05 والمادة 81 من القانون 04.14

-في حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس نصت عليها المادة 54 خلاف قانون السمعي البصري الذي لم ينص على ذلك.

والقرابة في ممارسة المهنة للأعضاء و لأنفسهم فالأعضاء وكذا أفراد أسرهم وأصولهم وفروعهم من الدرجة الأولى يحضر عليهم أن يمارسوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة امسؤوليات يحوزوا مساهمة في مؤسسة مرتبطة بقطاع الإعلام و هذ ما نصت عليه المادة 57 من القانون 05.12 خلاف ذلك في النشاط السمعي البصري الذي يحظر ذلك على الأعضاء فقط وو هذا في نصي المادة 64 65 من القانون 04.14 وكذا خبرة الأعضاء التي تقدر بـ 15 سنة على الأقل. أو

وبالمقارنة أيضا سلطة السمعي البصري والمجلس الأعلى للإعلام[1]،

فإن تشكيلته بين تكون 03 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ومن بينهم رئيس المجلس.

03 أعضاء يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني.

06 أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بينهم الصحفيين المحترفين في قطاع التلفزة والإذاعة والصحافة المكتوبة الذين قضوا (15) خمس عشرة سنة خبرة في المهنة على الأقل.

[1] – أنشأ بموجب القانون 07/90 وألغي بمرسوم تشؤيعي 13/93

والملاحظأن.

أ- مدةالعضوية 06 سنواتتجددكل 03 سنواتماعدا الرئيس.

ب- الخبرةالمتوفرتفي الأعضاءوالتي تقدر بـ 15 سنة.

ج- صحة المداولاتتكون بحضور 08 أعضاء[1].

وبالمقارنة أيضا بالمجلس الأعلى للإعلامالسمعي البصري الفرنسي فانه يتكون من تسعة

أعضاء يعينون لمدة ستة سنوات غير قابلة للتجديد، يعين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية

الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه ويجدد تعيين ثلث الأعضاء كل سنتين. [2]

أما التشريع التونسي فنص الفصل السادس على ان تحدث هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية

المعنوية والاستقلال المالي مقرها تونس العاصمة تسمى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي

البصري تكلف بالسهر على ضمان حرية الاتصال السمعي البصري تعدديته، وفقا للمقتضيات المنصوص عليها بهذا ال

مرسوم[3].

ثانيا : خصائص سلطة ضبط السمعي البصري

تظهر خصائص سلطة ضبط السمعي البصري فيمايلي

أولا: تمتعها بالشخصية المعنوية

نصت المادة 64 من قانون 05.12 على أنه، تؤسس سلطة ضبط السمعي البصري وهي

[1]- المادة 72 من قانون 07/90 المتعلق بالاعلام

[2]- ماجد راغب الحلو، حرية الاعلام والقانون، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2006، ص365.

[3]- المرسوم عدد 116 المؤرخ في 2011/11/02 يتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري باحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي البصري التونسي

سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وبذلك فإن الشخصية المعنوية هي مجموعة أشخاص أو مجموعة أموال تتكاثف وتتعاون أو ترصد لتحقيق غرض وهدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية القانونية ويقصد بالشخصية القانونية القدرة أو المكنة على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات[1].

ا- أركان الشخص المعنوي

مجموعة أشخاص أو أموال، الغرض المشروع، الاعتراف.

وبذلك يظهر في سلطة ضبط السمعي البصري اتحاد مجموعة أشخاص هم الأعضاء والموظفين مع مجموعة أموال الهيكل والإدارة والأموال، وكذا غرضها المشرع الذي تم ذكره في مهام وصلاحيات هذه السلطة وكذا الاعتراف بها من السلطة وهو النص عليها في قانون 05/12 والقانون 14/04.

ب- الآثار المترتبة على الشخصية المعنوية

يترتب على الاعتراف بالشخصية المعنوية مجموعة من الآثار وهي، الأهلية، الذمة المالية، الموطن، نائب يعبر عن إرادتها وكذا حق التقاضي.

- **الأهلية**

يتمتع الشخص المعنوي بالأهلية سواء أكانت أهلية وجوب أو أهلية أداء، مع الإشارة إلى أن نطاق ومدى أهلية الشخص المعنوي أضيق من أهلية الشخص الطبيعي الإنسان إذ لا يتعدى أهلية الأولى إلا ما كان لصيقا بصفة الإنسان كحقوق الأسرة.

[1]- محمد الصغير بعلي، القانون الاداري ، ص 39

فللشخص المعنوي حق الملكية، وله حق التعاقد و حق التقاضي و غيرها من السلطات التي تخوله إياها القوانين والأنظمة وقانونه الأساسي وسند إنشائه، مع ضرورة التقييد بالاختصاص الإقليمي أو المرفقي. ولما كان مناط أهلية الأداء هو التمييز والإدارة، كان من اللازم تعيين نائب لها من خلال قيام شخص طبيعي بتمثيله هو عادة رئيسه أو مديره أو الوالي أو رئيس البلدية، حيث يصبح متمتعا بالأهلية القانونية التي تخولا لتصرف نيابة عنه. [1]

وسلطة ضبط السمعي البصري يكون لرئيسها التمثيل القانوني في جميع الأعمال المدنية والقضائية ويتمتع بصفة التقاضي باسم الدولة ولحسابها. [2]

- **الذمة المالية**

يتمتع الشخص المعنوي بذمة مالية مستقلة عند الذمة المالية للجهة أو الشخص الذي أنشأه، حيث تكون وعاء الحقوق لها والتزاماتها المترتبة على نشاطه

. وسلطة ضبط السمعي البصري لها ذمة مالية مستقلة عن وزارة الاتصال التابعة لها وصائيا[3].

- **الموطن**

و هو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها وللموطن أهمية خاصة فيما يتعلق بتحديد الاختصاص القضائي من حيث الحدود الإقليمية ورسم المجال الجغرافي لممارسة حق التقاضي أمام الجهات القضائية[4].

---

[1] محمد العغير بنعلي، القانون الاداري المرجع السابق ص40

[2]– المادة 75 من قانون 04/14 المتعلق بالسمعي البصري

[3]– المادة 64 من القانون 12 المتعلق بالاعلام

[4]– عمار بوضياف الوجيز في القانون الاداري ص 152

وموطن سلطة ضبط السمعي البصري، الجزائر العاصمة[1].

ثانيا: تمتعها بإصدار قرارات إدارية

ويظهر ذلك في إصدار القرارات باعتبارها سلطة إدارية في إطار ممارسة

وظائفها ومهامها مثل إصدار قرار تسليم الرخصة للشخص الذي وقع عليه الاختيار

المستوفي للشروط المحددة قانونا حسب ما نصت عليه المادة 29 من قانون 04/14 المتعلق بالسمعي البصري وكذا قرار سحب الرخصة في حالة عدم احترام

الآجال المنصوص عليها في المادة 31/2

من القانون سالف الذكر وكذلك تملك إصدار قرار تجديد الرخصة في حالة انتهائها حسب نص المادة 28

من القانون المذكور أعلاه كما يمكنها إصدار قرار تحويل الحقوق في حال بيع المستفيد للرخصة حسب نص المادة

34 من نفس القانون السالف الذكر أيضا ومن اجل ذلك.

يعتبر القرار الإداري تصرف إداري انفرادي يصدر بإرادة إحدى السلطات الإدارية في

الدولة ويحدث آثارا قانونية بإنشاء وضع قانوني جديد أو بتعديل أو إلغاء وضع قانوني

قائم[2]

وعناصر القرار الإداري تظهر كما يلي.

ا- تصرف إداري صادر عن جهة إدارية

---

[1] – المادة 53 من قانون 14 /04 المتعلقق بالنشاط السمعي البصري

[2]– عادل بوعمران، النظرية العامة للقرارات والعقود الادارية، دراسة تشريعية فقهية وقضائية، دار الهدى الجزائر الطبعة الأولى ، 2010 ص 10

ب-عمل انفرادي يصدر بإرادة الإدارة المنفردة

ج- يصدر من جهة مختصة نوعيا ومكانيا وزمانيا

د- يرتب أثر قانوني إما بالإنشاء أو بالتعديل أو الإلغاء.

وتظهر أركان القرار في

أ - **الاختصاص:** ويشمل بذلك كل من الاختصاص الزماني والمكاني وكذا الاختصاص الموضوعي.

ب - **السبب:** وهو جملة الدوافع المادية أو القانونية التي تلزم رجل الإدارة وتدفعه إلى إصدار القرار الإداري.

ج- **المحل:** محل القرار هو موضوعه والأثر القانوني الذي يترتب عليه مباشرة ويؤدي إلي إحداث تغيير في التنظيم القانوني السائد وذلك بإنشاء مركز قانوني جديد أو بتعديل أو إلغاء مركز قانوني كان قائماً.

هـ- **الغاية:** هي النتيجة التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها من وراء إصدار ها للقرار [1] .

وأنواع القرارات بالنظر لتكوينها بسيطة ومركبة ، وبالنظر لعموميتها وتنظيمية، أما بالنسبة لمدى خضوعها لرقابة القضاء الإداري ومداها فردية خاضعة لرقابة القاضي الإداري ومحصنة منه.

ثالثا: التركيبة الجماعية والاستقلالية في الوظيفة

تعد التركيبة البشرية لسلطات الضبط معيارا حاسما في معرفة درجة الاستقلال العضوي

[1] - عادل بوعمران، المرجع نفسه، ص.43.

لهذهالوظيفة،فإنكانمبدأالجماعيةيحكمالنظامالقانونيلهذهالسلطاتومنشأنهأن يخدماستقلاليتهامنخلالتركيبةجماعيةتضمنحلولوقراراتتوافقية،فإنهلايمكن في المقابل الاكتفاء بهذاالمبدأ،بلضرورةإعطاءمحتوىفعليوذلكبإيجادصيغة تركيبيةمتوازنةتضمنتمثيلمختلفالجهاتالمهنيةذاتالصلةبالقطاعالمضبوط. [1]

ا **القواعدالمتعلقة بالعهدة:** تنص المادة 60 منالقانون /14 04 تحدد عهدة أعظاء سلطة الضبط السمعي البصري بستتة سنوات غير قابلة للتجديد لايفصل أي عضو من أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون ويضهر في ذلك حصانة الأعظاء من العزل إلا الحالات المحددة قانونا [2]، وهذا أيضا ما نصت عليه المادة 58 من نفس القانون التي تنص على أنه، تمارس سلطة الضبط السمعي البصري مهامه باستقلالية تامة.

ب قواعدالتنافي : تنصالمادة 61 منالقانون /14 04

المتعلقبالسمعيالبصريا علىأنه،تتنافىالعضويةفيسلطةضبطالسمعيالبصريمعكلعهدةانتخابيةوكلوظيفة عموميةوكلنشاطمهنيأوكلمسؤوليةتنفيذيةفيحزبسياسي،ماعداالمهامالمؤقتةفي التعليمالعاليوالإشراففيالبحثالعلمي[3].

[1] –وليدبوجملين،سلطاتالضبطالاقتصاديفي القانونالجزائري،داربلقيسللنشر،الجزائر،2011،ص.62

[2] المادة 69 من قانون 14/ 04 من القانون السمعي البصري

[3] – المادةالثالثةمنالقانونالعضوي12/02المؤرخفي18صفر1433،الموافقل12يناير2012،المحددلحالاتالتنافي مع العهدةالبرلمانية،ج،رالعدد–01.

الأمر07/01مؤرخفي11صفر1418الموافقل01مارس2007،يحددحالاتالتنافيوالالتزاماتالخاصةببعضالمناصب والوظائف،ج.رالعدد16الصادرةفي17صفر1418الموافقل07مارس2007.

المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمال سلطة ضبط السمعي البصري

تصدر سلطة ضبط السمعي البصري أثناء ممارسة مهامها وصلاحياتها قرارات إدارية قد تمس حقوق مستعملي النشاط السمعي البصري مما يؤدي بهم إلى الالتجاء للقضاء الإداري ليبسط رقابته على ذلك.

فتمارس الرقابة القضائية على أعمال سلطة ضبط السمعي البصري بواسطة هيئات القضاء الإداري عن طريق الدعاوى الإدارية القضائية[1].

الفرع الأول : الهيئات القضائية الإدارية:

تستمد الهيئات القضائية الإدارية (المحاكم الإدارية ومجلس الدولة) وجودها القانوني من نص المادة 152 من الدستور 1996 [2]، التي تبنت صراحة على صعيد التنظيم القضائي نظاما مزدواجية القضاء. وكذا قوانين كل من قانون مجلس الدولة 98/01 المعدل بالقانون 13/11 و المحاكم الإدارية 98/02 والقانون 08/09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية الإدارية، و التي بدورها تكون قد أطلقت اختصاص المحاكم الإدارية في المنازعات وجعلتها صاحبة الولاية العامة فيها وقيدا اختصاص مجلس الدولة حيث جعله الإدارية قاضي اختصاص

[1] – المادة 105 من القانون 14/04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري

[2] –المادة 152 من الدستور الجزائري" يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية"

ابتدائي نهائي في القرارات الصادرة عن الهيئات المركزية وكذا الطعن بالاستئناف في الأحكام و الأوامر القضائية الابتدائية والطعن بالنقض في القرارات القضائية الذهائية الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية[1].

أولا : المحاكم الإدارية

تعتبر المحاكم جهة الولاية العامة للمنازعة الإدارية[2]

حيث تستمد وجودها القانوني من نص المادة 152 من دستور 1996 و كذا القانون 02/98 المتعلق بالمحاكم الإدارية، وفقا لمقتضى المرسوم 356/98 المتضمن كيفيات تطبيق القانون سابق الذكر المتعلق بالمحاكم الإدارية[3]

ان توزيع الاختصاص على الجهات القضائية بحسب نوع القضايا هو ما يعرف بالاختصاص

النوعي و تعدد أنواع الهيئات القضائية يؤدي بالضرورة إلى لزوم تحديد اختصاص كل فئة منها بنوع معين من المنازعات بحيث يختص كل نوع من المحاكم بنوع معين من القضايا ،فمثلا تختص المحاكم العادية بالقضايا المدنية ،والمحاكم الإدارية

بالقضايا الإدارية[4].

---

[1] – عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية، جسور للنشر و التوزيع الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص.166.

[2]– محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الادارية دار العلوم للنشر والتوزيع 2009 ص 86

3 – عمار بوضياف، القضاء الإداري في الجزائر المرجع نفسه، ص.95

[4]– بوحميدة عطاء الله، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل واختصاص، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013، ص.89 – عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، 2012، ص65 –

يحدد الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية طبقا لنص المادة 803 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، باستثناء ما نصت عليه المادة 804 من نفس القانون[1].

01: الاختصاص النوعي

يتضح من قانون الإجراءات المدنية والإدارية،[2] بالإضافة إلى نص المادة الأولى من قانون المحاكم الإدارية 02/98 أن المحاكم الإدارية هي صاحبة الولاية العامة بمنازعات الإدارة العامة فكل القضايا التي يكون أحد أشخاص القانون العام طرفا فيها تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية، بينما يعود للمحاكم العادية ما نص عليه القانون صراحة[3]

ويتضح ذلك من صياغة المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، التي تجعل المحاكم الإدارية مختصة بكل المنازعات الإدارية، وقد عددتها حالة بحالة وهي منازعات

الإلغاء والتفسير وفحص المشروعية ثم منازعات القضاء الكامل حيث تعد المحاكم الإدارية قاضي إلغاء وقاضي القضاء الكامل في نفس الوقت.

على خلاف مجلس الدولة الذي يختص بنوع معين من المنازعات الإدارية وهي قضاء الإلغاء دون قضاء التعويض هذا ويعد قضاء الإلغاء ذو

رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، تنظيم واختصاص القضاء الإداري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2013، ص .311.

[1]- محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية دار العلوم للنشر للتوزيع، الجزائر، 2005، ص.170.

[2]- المادة 800 من القانون 08/09 المتعلق ا.م.إ.

[3]- المادة 802 من القانون 08/09 سالف الذكر.

طابع جزئي يقتصر فقط على القرارات الصادرة عن السلطات، والسلطات الإدارية والمنظمات المهنية المركزية المستقلة ويدخل ضمن هذا الأخير سلطة ضبط السمعي البصري موضوع الدراسة[1].

ثانيا: الاختصاص الإقليمي

الأصل في الاختصاص الإقليمي انه معقود للمحكمة الإدارية التي تقع بموطن المدعى عليه وانطلاقا من قاعدة الدين مطلوب وليس محمول فإن المدعي هو الذي عليه أن يسعى إلى المدعي عليه ومن ثمة وجب عليه مخاصمته أمام الجهة القضائية التي يقع بها موطنه وفقا لمقتضيات قانون الإجراءات المدنية والإدارية، [2] لذا فان قاعدة موطن المدعي عليه كأساس لتحديد الاختصاص الإقليمي تطبق على منازعات الإدارة ويكون الاختصاص الإقليمي معقود للمحكمة الإدارية الواقعة بدائرتها موطن المدعي عليه، إلا ما استثناه قانون الإجراءات المدنية والإدارية في نص المادة 804 في فقراتها الآتي ذكرها.

01- في مواد الضرائب أو الرسوم يؤول الاختصاص إلى المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مكان فرض الضريبة أو الرسم.

1- عادل بوعمران، دروس في المنازعات الإدارية، دراسة تحليلية نقدية ومقارنة، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2014، ص225.

2- المادة 37 و38 من القانون 08/09 ،قانون الاجراءات المدنية والادارية.

02-في

الأشغالالعموميةيؤولالاختصاصإلىالمحكمةالإداريةالتييقعفيدائرةاختصاصهامكانتنفيذالأشغال.

03- وفي إشكالات التنفيذيكونالاختصاصللمحكمةالإداريةالتيأصدرتالحكم.

04-وفي الدعاويالمتعلقةبالخدماتالطبيةيؤولالاختصاصإلىالمحكمةالإداريةللمكان

الذيقدمتفيهالخدمات، أي موطنالمدعيالمريض.

-وفي

موادالعقودالإداريةيؤولالاختصاصإلىالمحكمةالإداريةالتيأبرمفيدائرتهاعقدالصفقة،أومكانتنفيذه.

05- وفي مادة التوريداتأو الأشغال أو تأجيرخدماتفنيةأوصناعيةأمامالمحكمةالتييقع في

دائرةاختصاصهامكانإبرامالاتفاقأومكانتنفيذهإذاكانأحدالأطرافمقيمابه.

06- وفي موادالمسؤوليةالإداريةيؤولالاختصاصإلىالجهةالقضائيةالتيوقعتفي

دائرةاختصاصهاالأضرارالتيفيهاالإدارة.

07- في المنازعات المتعلقة بالموظفينأوأعوانالدولةأوغيرهممنالأشخاصالعاملينفي

المؤسساتالعموميةأمام المحكمةالإداريةالتي يقع في دائرةاختصاصهاالإداريةمكان التعيين.

08- في الاختصاص بالطلباتالإضافيةأوالعارضةأوالمقابلةأوالدفوعيؤول

الاختصاص للمحكمة الإدارية المختصة إقليميا بالنظرفيالطلباتالأصلية . [1]

ثانيا: مجلسالدولة

[1]- المادة 804 من القانون 09/08.

يجدمجلس الدولةأساسه الدستوري في المواد 119 و 143 و152 وأساسة القانوني في القانونالعضوي01/98، حيث يمارس مجلس الدولة عدةاختصاصات في مجال المنازعات الإدارية ، بوصفه قاضي أول و أخردرجة،وكذاقاضي استئنافوقاضي نقض .

01: مجلس الدولةقاضي ابتدائي ونهائي:

ويتعلق الأمر هنا

بدعاوىالإلغاءوالتفسيرودعوىتقديرالمشروعيةالموجهةضدالقراراتالصادرةعن السلطاتالإداريةالمركزيةوالهيئا تالعموميةالوطنيةوالمنظماتالمهنية الوطنيةو السلطاتالإداريةالمستقلة التي تدخل في نطاقها سلطة ضبط السمعي البصري موضوع الدراسة[1].

حيث أن سلطة ضبط السمعي البصري تصدر قرارات إدارية أثناء ممارستها لاختصاصاتها ومهامها المحددة في قانون 14/04 المتضمن قانون السمعي البصري[2]

02: مجلس الدولةقاضي استئناف:

يعتبر مجلس الدولة قاضي استئناف بالنسبة للقراراتالقضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية بموجب نص المادة 949 ق.إ.م.إ والمادة 10من القانونالعضوي المتعلق بمجلس الدولة01/98 وميعاد الاستئناف هوشهرين يسري من تاريخ التبليغ[3] ، وتقصر هذه المهلة إلى خمسة عشرة يوما في الأوامر الاستعجالية التي ينظر بالاستئناف فيها مجلس الدولة. [4]

[1]– عادل بوعمران،دروس في المنازعاتالإدارية،المرجع السابق ص 221 الى 225

[2]– المادة 54 و55 من القانون 14/04 المتعلق بقانون السمعي البصري

[3]– المادة 950 من القانون .08/09

[4]– مسعود شيهوب،المبادئ العامة للمنازعاتالإدارية،الجزء الثاني،نظرية الاختصاص،ديوان المطبوعات

و إذا طعن المدعي بالنقض في قرار صادر عن المحكمة الإدارية، فإن طعنه يرفض لأن أحكام المحاكم الإدارية قابلة للاستئناف وليس النقض[1].

و عليه فإن مجلس الدولة يتمتع بجميع صلاحيات قاضي الدرجة الأولى و على وجه الخصوص إعادة دراسة الملف من حيث الوقائع والقانون معا و في حالة إلغاء الحكم، يتصدى من جديد للفصل في النزاع بقرار نهائي غير قابل للنقض. غير أنه يجوز له أن يحيل الملف بعد الإلغاء على المحكمة الإدارية، و يلجأ مجلس الدولة للإحالة عندما يكون لديه كافة العناصر اللازمة للفصل في الملف كأن يتطلب الأمر مثلا الانتقال للمعاينة[2].

03: مجلس الدولة قاضي نقض:

إن اختصاصات مجلس الدولة في النقض نادرة، تضمنتها نصوص خاصة منها : قرارات اللجنة الوطنية للطعن في مجالات تأديب المحامين، فهي تخضع للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة و كذلك القرارات الصادرة في آخر درجة عن الهيئات القضائية الإدارية الأخرى المتمثلة في القرارات التأديبية للمجلس الأعلى للقضاء و كذا قرارات مجلس المحاسبة و كل الطعون بالنقض المخولة لمجلس الدولة بموجب نصوص خاصة، منها اللجان الوطنية للطعون وفقاً لمقتضيات قانون الإجراءات المدنية و الإدارية[3]

الجامعية، الطبعة الخامسة، 2009، ص.127.

[1]– مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني، نظرية الاختصاص، المرجع نفسه، ص.127.

[2]– مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني، نظرية الاختصاص، المرجع السابق، ص.128.

[3]– المادة 903 من القانون 08/09 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

إلا أن

الواقع العملي يخلو من ذلك لأن سلطة ضبط السمعي البصري عند مخاصمة قراراتها أمام المحاكم الإدارية بدعاوا القضاء الكامل يطعن فيها بالاستئناف و لا يجوز الطعن فيها بالنقض.

الفرع الثاني : الدعاوا الإدارية:

تسند الدعوا الإدارية على جملة من

المقوما تو الخصائص تميزها عن الدعاوا المدنية و باقي الطعونا الأخرى، فهي ليست مجرد تظلم أو طعن إداري لأنها ترفع أمام جهات قضائية بينما الطعونا الإدارية على اختلافها ترفع أمام الجهاتا الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية سواء كانا لطعن رئاسيا او لائيا او وصائيا،[1]

و قرارات سلطة ضبط السمعي البصري تخاصم بواسطة دعاوا المشروعية و دعاوى القضاء الكامل ،و للدعاوى الإدارية شروط مشتركة و هذا ما سيتم توضيحه.

أول: شروط قبول الدعوا الإدارية

- **الصفة**

الصفة في رفع الدعوى هي القدرة على اللجوء إلى القضاء بقصد الدفاع عن حق أو مصلحة[2].

- **المصلحة**

لا دعوى بدون مصلحة، و يقصد بها الفائدة التي تعود على رافع الدعوى جراء الحكم له

[1] – محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعاتا الإدارية، مرجع سابق، ص .128

[2] – عبد القادر عدّو، المنازعات الإدارية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص .115

بجميع طلباته أو ببعضها فقط، ويجب أن تكون مباشرة وشخصية وأكيدة[1].

- **الأهلية**

يجب أن تتوفر في الطاعن أهلية التقاضي ويقصد بها القدرة أو المكنة على مباشرة الدعوى، ومنه يجب التميز في هذا الخصوص بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي،[2]

فبخصوص الشخص الطبيعي لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية إلا ببلوغ سن الرشد القانوني 19 سنة وكان يتمتع بحقوقه المدنية ولم يحجر عليه طبقا لنص المادة 40 من القانون المدني، ولا يجوز للشخص لفاقد أو ناقص الأهلية أن يرفع الدعوى إلا بواسطة الشخص الذي يمثله قانونا،[3] أما الشخص المعنوي فإنه يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان وفقا لنص المادة 50 من القانون المدني، ويتمتع بأهلية التقاضي، ويمكن لمن ينوبه التعبير عن إرادته، في رفع الدعوى واتخاذ إجراءات الخصومة نيابة عنه.

ونصت المادة 64 من القانون 05/12 المتعلق بالإعلام على أنه تؤسس سلطة ضبط السمعي البصري وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وبالنتيجة فإن لسلطة ضبط السمعي البصري الأهلية والصفة للتقاضي ومقاضاتها.

---

[1]- عبد القادر عدّو، المنازعات الإدارية، المرجع نفسه، ص 117.

[2]- د/ محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2011، ص 125.

[3]- المواد 42، 43، 44، من القانون المدني.

- **الاختصاص القضائي**

أن يرفع المدعي دعواها أمام القاضي المختص نوعيا وإقليميا، كما تم توضيحه آنفاً.

- **تمثيل الأشخاص أمام القضاء الإداري**

الشخص الطبيعي يتم تمثيله وجوباً بمحام.

الأشخاص المعنوية العامة، الوزير يمثل الدولة، الوالي يمثل الولاية، رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل البلدية[1].

ويمثل سلطة ضبط السمعي البصري رئيسها طبقاً لنص المادة 76 من القانون 04/14 المتضمن قانون السمعي البصري[2].

- **شروط القرار محل الدعوى**

هو عمل قانوني يصدر عن سلطة إدارية بإرادتها المنفردة له طابع تنفيذي، ويشترط القرار في دعوى الإلغاء و دعوى التفسير وفحص المشروعية ودعاوى القضاء الكامل ما عدا الدعوى الاستعجالية[3].

ثانيا: أنواع الدعاوى الإدارية

نص قانون الإجراءات المدنية والإدارية على عدة دعاوى إدارية،[1] و هي دعوى الإلغاء

---

[1]– المادة 828 من قانون الاجراءات المدنية والادارية.

[2] – المادة 76 من قانون 14/04 المتضمن قانون السمعي البصري على أنه يمثل الرئيس سلطة ضبط السمعي البصري في جميع الأعمال المدنية، ويتمتع بصفة التقاضي بإسم الدولة.

[3]– عمور سلامي، الوجيز في قانون المنازعات الإدارية، محاضرات ألقيت على طلبة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، للسنة الجامعية 2010/2011، ص .84.

الموجهة ضد القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية في الدولة سواء أكانت مركزية أو لامركزية من أجل إلغائها من قبل القاضي الإداري المختص لعدم مشروعيتها كونها مشوبة بأحد حالات تجاوز السلطة[2].

ودعوى التفسير التي تتحرك في حالة صدور قرار إداري مهما كان نوعه أو مصدره يكتنفه الغموض أو عدم الوضوح يحتمل أكثر من تأويل، فمن له مصلحة أن يرفع دعوى تفسير أمام القاضي المختص طالبا أفادته بالمعنى الحقيقي للقرار الإداري[3].

وفي دعوى فحص المشروعية يطلب من القاضي فحص مدى مشروعية القرار أي هل هو مطابق ومتفق مع القانون أم لا[4].

و

دعوى القضاء الكامل وسميت بهذا الاسم نظر التعدد واتساع سلطات القاضي المختص في هذه الدعوى مقارنة بسلطاته المحدودة في دعاوى الإلغاء والتفسير وفحص المشروعية للقرارات الإدارية ومن ثمة فهي تشمل مجموعة دعاوى إدارية يرفعها ذوي الصفة والمصلحة أمام القضاء والمختص بها دف المطالبة والاعتراف لهم بوجود حقوق شخصية مكتسبة ومن أهم هذه الدعاوى، دعوى التعويض ودعاوى العقود الإدارية[1].

---

[1]– المادة 802 من القانون 08/09 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية.

[2] – رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، الدعاوى وطرق الطعن الإدارية، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص.11.

[3]– عادل بوعمران، دروس في المنازعات الإدارية، دراسة تحليلية نقدية ومقارنة، مرجع سابق، ص .266.

[4]– عادل بوعمران، دروس في المنازعات الإدارية، دراسة تحليلية نقدية ومقارنة، مرجع نفسه، ص .268.

وكذاالدعوىالاستعجالية التي يطلبمنخلالهاالمدعيمنالقاضيالإداريالمختص

باتخاذ أحدالتدابيرالاستعجاليةالتحفظيةأوالتحقيقيةالمؤقتةوالعاجلةحمايةلمصالحه

قبل تعرضهالأضرارومخاطريصعبأويستحيلتداركهاوإصلاحهاأوتفاديهامستقبلا

أو معاينة وقائع يخشى اندثارهامعمرورالزمن،[2] ويشترطفيالدعوىالاستعجاليةأن

تتوافرحالةالاستعجال أي أن عنصرالاستعجالقائموحالوأكيدأن يكونالتدبير والإستعجالي

المطلوبمنقبلالمدعي لايمسبأصلالحقوألايؤديالتدبيرالإستعجاليالمطلوبإلىوقفتنفيذقراراتإداريةباستثناءا

لمتعلقمنهبحالة الاعتداءالماديأو

الاستيلاء غيرالشرعيأوالغلقالإداري[3].

وحالات الاستعجال نصعليهاقانونالإجراءاتالمدنيةوالإداريةالمتمثلةفيمادةإثباتالحالةالمنصوصفيالمادة

939 وحالة الاستعجال في مادة التسبيقالماليالمذكورةفيقانونالإجراءاتالمدنيةو الإدارية وفقا لنص

المواد 942 إلى 945 و حالة الاستعجال في مادة الصفقات

العمومية المنصوصعليهافيالمواد948إلى946في و حالة الاستعجال مادة الضرائب المنصوص

عليهافيالمادة 643 منقانونالإجراءاتالمدنيةوالإدارية.

- **دعوىالإلغاء**

[1]– عمورسلامي،الوجيزفي قانونالمنازعاتالإدارية،مرجعنفسه،ص .40

[2]– عمورسلامي،الوجيزفيقانونالمنازعاتالإدارية،المرجعالسابق،ص.41

–الموادمن 917 إلى 948 منقانون 08/09 المتضمنقانونالإجراءاتالمدنيةوالإدارية

[3] – عمورسلامي،الوجيزفيقانونالمنازعاتالإدارية،المرجعالسابق،ص .41

و هي الدعوىالقضائيةالموضوعيةوالعينيةالتي يحركهاويرفعهاذوو

الصفةالقانونيةوالمصلحةأمامجهاتالقضاءالمختصةفيالدولةللمطالبة بإلغاء قراراتإداريةغيرمشروعة[1].

الإدارية

وقراراتسلطةضبطالسمعيالبصريمكنالطعنبالإلغاء أمام مجلسالدولة وفقا

للحالات الآتي ذكرها

- **حالات رفع دعوىالإلغاء**

أ -عيبعدم الاختصاص:

1-عيبعدمالاختصاصالجسيم:

ويتمثل هذاالنوعفيحالةقياممنليسلهصفةقانونية

إلى إصدارقرارإداري ويترتبعليهانعدامهوتجريدهمنكلأثرباعتبارهعملماديّ

وليستصرفقانوني.

2- عيبعدمالاختصاصالبسيط: يقومعلىأساسمخالفةقاعدةتوزيعالاختصاصات بين

الهيئاتالإداريةالمكونةللسلطةالتنفيذية،فيحالةاعتداءسلطةإداريةعلىاختصاصسلطةإداريةأخرى

وتتمثل صوره في عيبعدمالاختصاصالموضوعيو مفاده

إصدارقراراداريمنطرفسلطةإداريةأوعونفيمجالمعينهومناختصاصسلطةإداريةأوعونآخر،ويظهرذلك

[1] - محمدالصغيربعلي،شروطقبولدعوىالإلغاء،دارالعلومللنشروالتوزيع،الجزائر،2013،ص.12.

كفي اعتداء هيئة مرؤوسة على اختصاصات هيئة رئاسية أو اعتداء سلطة أعلى على اختصاصات سلطة أدنى أو اعتداء سلطة إدارية على اختصاص سلطة إدارية موازية لها، بالإضافة إلى عيب عدم الاختصاص المكاني و عيب عدم الاختصاص الزماني[1].

ب: عيب الشكل :ويقصد به مخالفة الإدارة للقواعد والإجراءات الشكلية التي قررها القانون بمناسبة إصدار هالقراراتها ويستوي أن تكون هذه المخالفة كاملة أو جزئية فقد يشترط القانون صدور قرار في مجال معين في شكل معين، أو أن يكون مسببا أو بإتباع إجراء معين كاستشارة لجنة معينة قبل إصداره[2].

ج: عيب الانحراف في استعمال السلطة

ويقصد بعيب الانحراف في استعمال السلطة هو استخدام الإدارة لسلطتها من أجل تحقيق غاية غير مشروعة، سواء باستهداف غاية بعيدة عن المصلحة العامة أو بابتغاء هدف مغاير للهدف الذي حدده لها القانون والذي من أجله منحت لها هذه السلطات[3].

د: عيب المحل

يقصد بعيب المحل أو عيب مخالفة القانون خروج القرار الإداري عن أحكام و مبادئ قواعد القانون في مضمونه و موضوعه او محله عن أحكام و مبادئ و قواعد القانون في معناه العام الواسع[4].

---

[1] – عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومة، للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، ط05، 2009، ص 192.

[2] – عمور سلامي، الوجيز في قانون المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 119.

[3] – عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، المرجع نفسه، ص 194.

[4] – عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، المرجع نفسه، ص 194.

- **ميعاد رفع دعوى الإلغاء**

ترفع دعوى الإلغاء في أجال الأربعة أشهر أمام المحكمة الإدارية أو مجلس الدولة من تاريخ التبليغ اذا كان القرار محل الإلغاء فرديا و من تاريخ النشر اذا كان القرار تنظيميا[1].

ويعتبر شرط الميعاد من النظام العام يمكن للخصوم إثارته كما يمكن للقاضي أثارته من تلقاء نفسه و يترتب على تخلفه عدم قبول الدعوى[2] .

- **دعاوى القضاء الكامل**

إن دراسة موضوع القضاء الكامل تقتضي الوقوف على دعويين هما دعوى المسؤولية ودعوى العقود وموضوع الدراسة يستوجب الوقوف على دعوى المسؤولية لانها من اهم الدعاوى في هذا الصدد، لذا وجب الوقوف على المسؤولية على أساس الخطأ باعتبارها حقل البحث الذي يناسب موضوع سلطة ضبط السمعي البصري.

01: المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ المرفقي

أ: **تعريف الخطأ المرفقي** يجد الخطأ المرفقي مصدره في النشاط الإداري الذي يحركه أعوان موظفون تابعون للإدارة،

و ينسب الى المرفق مع انه ارتكب من احد الموظفين[3].

---

[1]– المادة 829 من القانون 08/09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[2]– محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 164.

[3]– عطاء الله بوحميدة، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل واختصاص، دار هومة، الجزائر، ط02، 2013، ص 285.

ويظهر لخطأ المرفقي عند قيام العون بالخطأ أثناء ممارسة الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها.

ب: صور الخطأ المرفقي

سوء تنظيم المرفق العام : وتتحقق هذه الصورة للخطأ المرفقي في الحالة التي تكون فيها الأضرار اللاحقة بالضحية ناتجة عن التنظيم السيئ للمرفق العام، أي أن العمل ينسب إلى سوء تنظيم المرفق العام[1].

سوء سير المرفق العام : ومرد هذه الصورة إلى عدم الكفاءة والتهاون في تسيير المرفق الذي يترتب عنه مسؤولية المرفق في دفع التعويض عن الأضرار الناتجة عن التسيير السيء للمرفق العام[2] .

عدم سير المرفق : وتتجسد هذه الصورة في الحالة التي تكون فيها الأضرار اللاحقة بالضحية ناتجة عن جمود المرفق وعدم قيامه بأعماله[3].

02: المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ الشخصي

أ: تعريف الخطأ الشخصي: هو تصرف عون الدولة بأهوائه ونزواته وغفلته، وعدم تبصره هو تهوره، بإحداث ضرر للغير وان يهدف من وراء تصرفه الى تحقيق مصلحته الشخصية و ليس المصلحة العامة[4].

---

[1]- عمور سلامي، الوجيز في قانون المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 142.

[2]- عمور سلامي، الوجيز في قانون المنازعات الإدارية، المرجع نفسه، ص 142.

[3] - عمور سلامي، الوجيز في قانون المنازعات الإدارية، المرجع نفسه، ص 142.

[4]- عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 376.

ب: صوره

الأخطاء الشخصية المرتكبة داخل المرفق:

حيث تسمح للضحية بمقاضاة الإدارة وإدانتها عوض مقاضاة العون وإدانته عن خطئه الشخصي، ومرد ذلك أن الواقعة الضارة وإن كانت تشكل خطأ شخصيا فإنها تكشف عن تسيير معيب للمرفق العام[1].

المرفق :وكان ذلك بمناسبة استخدام الموظفين مركبات الإدارة لغايات خاصة بالمخالفة في لموجبات المصلحة خارجا الأخطاء الشخصية المرتكبة الأمر الذي يتسبب حوادث سير مضرة بالأشخاص والأموال لسبب في مسؤولية الإدارة عنها هو أن الخطأ غير منفصل عن المرفق العام، إذ لم يكن له ليقع إلا لأنا المركبة سلمت للموظف تحقيق لخدمة المرفق[2].

المبحث الثاني: سلطة ضبط الصحافة المكتوبة

ماهية سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:

تعتبر سلطة ضبط الصحافة المكتوبة من السلطات المستقلة التي تم استحداثها لضبط الإعلام المكتوب وتتمتع هذه السلطة في إطار قيامها بمهامها بمجموعة من الصلاحيات التي يمكن أن تؤدي إلى تقييد حرية الصحافة المكتوبة هذه الأخيرة التي تعتبر من الحريات الأساسية المعترف بها في مواثيق الدولة والقوانين الداخلية لذلك يثار الإشكال حول التوازن بين السلطة والحرية والضمانات المنصوص عليها في الدستور لاسيما المادة 50 منه والقانون العضوي 05/12 المتضمن قانون الإعلام لحماية حرية الصحافة يمنع تعسف سلطة الضبط وحماية النظام العام،وذلك يمنع الأفراد من الإخلال به أثناء

[1] – عبدالقادر عدو ،المنازعاتالإدارية،مرجعنفسه،ص 383

[2] – عبدالقادر عدّو، المنازعات الإدارية، المرجعالسابق،ص .384

ممارستهم لحرية الصحافة المكتوبة لذلك حاول المشرع تحقيق هذا التوازن من خلال الاعتراف لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية وكذلك فرض الرقابة القضائية على قرارات سلطة الضبط التي تمس بحرية الأفراد لاسيما قرار رفض الاعتماد، غير أنه، وعلى اعتبار أن فرض الاعتماد في حد ذاته يعتبر قيدا للحرية فإنه قد يختل التوازن بين السلطة، والحرية في صلاحيات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة لذلك لابد من استبدال الاعتماد بالإخطار أو تحديد القانون على سبيل الحصر للحالات التي يمكن فيها لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة رفض منح الاعتماد حتى لا تتعسف سلطة ضبط الصحافة المكتوبة في استعمال صلاحيتها.

المطلب الأول: أحكام سلطة الصحافة المكتوبة

الفرع الأول: تشكيلة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:

بالرجوع إلى قانون الإعلام نجد أن سلطة ضبط الصحافة المكتوبة تتشكل من 14 عضوا ثلاثة منهم يعينهم رئيس الجمهورية، ويقترح رئيس المجلس الشعبي الوطني عضوين آخرين غير برلمانيين، أما باقي الأعضاء فيقترح اثنان منهم رئيس مجلس الأمة والسبعة الآخرين يتم انتخابهم من بين الصحفيين المحترفين الذين يثبتون 15 سنة على الأقل من الخبرة في المهنة [1] وما يلاحظ على هذه التشكيلة هو تعددها، وتنوعها، كما أنها جمعت بين الاقتراح، والانتخاب في محاولةمن المشرع إدخال هذا الشكل من

[1]– المادة 50 من القانون العضوي 12-05 المتضمن قانون الإعلام.

أشكال الممارسة الديمقراطية إلى ميدان العمل الإداري [1] ، بالإضافة إلى توفر عنصر مهم وهو أصحاب الخبرة في المهنة أي الصحافيين حيث أنه وجودهم في تشكيلة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة عنصر مهم في تحقيق فعالية العمل الإداري الذي يتطلب الاستعانة بخبراء ومختصين في الميدان.

غير أنه ما يلاحظ على تشكيلة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة هو أن رئيس الجمهورية هو المختص بتعيين أعضاء هذه السلطة حيث يتم تعيينهم جميعا بموجب مرسوم رئاسي [2]، وهذا الاختصاص مخول لرئيس الجمهورية بموجب أحكام المادة 143 من الدستور.

الفرع الثاني: الأحكام القانونية لسير سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:

سنحاول التطرق إلى الأحكام القانونية لسير الهيئة من خلال ما تضمنه القانون العضوي لابد من التذكير أولا بإقرار القانون العضوي للاستقلالية المالية والإدارية لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة، وتمتعها بالشخصية المعنوية فهذه الأخيرة قد ترتبط ببعض الآثار المتعلقة بهيئة التقاضي والتقاعد، وتحمل المسؤولية دون أن ترتبط بما يراه القانون الإداري الكلاسيكي الذي قرر الشخصية المعنوية للدولة والجماعات الإقليمية والهيئات العمومية، هذه الأخيرة التي تتمتع بالاستقلالية بمفهوم autonomie[3] والتي لا تنتمي لها سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ابتداءا، باعتبارها ضمن فئة الهيئات الإدارية المستقلة بمفهوم indépendante.

[1]– وهير جمال الدين، وآخرون، أي دور السلطات الإدارية المستقلة في ديمقراطية الإدارة، مجلة طنجيس للقانون والاقتصاد، جامعة عبد الملك الشعري، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، العدد 2، 2001، ص119.

[2]– الفقرة الأولى من المادة 50 من القانون العضوي 12-05 المتضمن قانون الإعلام.

[3]– وليد بوجملين، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص60.

فبخصوص الاستقلالية المالية والإدارية فتظهر من خلال الإطار الوظيفي للهيئة، فينطلق الاستقلال المالي لها من أحكام القانون العضوي الذي أقر تقييد نفقاتها ضمن الميزانية العامة للدولة، فهي على غير العديد من سلطات الضبط الاقتصادي التي يتم تمويلها ذاتيا، تستفيد من تمويل الدولة، مما يمس افتراضا هذه الاستقلالية، ذلك أن محاسبتها تمسك من طرف عون محاسب يعينه وزير المالية، ويبقى الآمر بالصرف فيها هو رئيسها.

وتمارس نفقاتها طبقا لإجراءات المحاسبة العمومية وأما بخصوص الاستقلالية الإدارية فقد أكد القانون العضوي، على أنها تضم هياكل توضع تحت تصرف رئيسها، وهي تمثل المصالح الإدارية، وإذ يكتنف بعض الغموض مسألة وضعها للنظام الداخلي لها، باعتبار أن القانون العضوي لم يفصح عن ذلك مما جعل المجلس الدستوري يتحفظ على هذا الحكم أثناء مراقبة المطابقة فهي بالمقابل تفلت من الرقابة الإدارية الرئاسية والوصائية [1] مما يكرس الاستقلالية الإدارية لها أيضا.

وتتجسد هذه الأخيرة أيضا من خلال ذاتية التنظيم والتسيير المقررة لها افتراضا خاصة ما تعلق بتعيين المستخدمين فيها.

الرقابة القضائية على أعمال سلطة الصحافة المكتوبة:

أسندت للقضاء مهمة التحقق من مدى مطابقة ومخالفة القانون للدستور، ومراقبة مشروعية قرارات السلطة الإدارية، نظرا لما تتوافر في رجال القضاء من ضمانات الحياد والموضوعية والاستقلالية في سلطة وظيفتهم.

[1] – تيميراز منال، سلطة الضبط في مجال الإعلام، الصحافة المكتوبة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دول ومؤسسات عمومية، الجزائر، 2012–2013، ص38.

فإذا كانت المشروعية تعني خضوع الجميع حكاما ومحكومين للقانون بمعناه الواسع. فلا يعني أن السلطة القضائية بمنأى عن هذا المبدأ الجوهري إذا تجاهل القضاء القواعد الدستورية والقانونية النافذة في أحكامه، وبالتالي فإن هذه الرقابة يجب أن تؤمن على أداء السلطة التشريعية وهو ما يسمى بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وكذلك على أداء السلطة التنفيذية وهذا ما يطلق عليه بالرقابة على مشروعية قرارات السلطة الإدارية.[1]

المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمال سلطة ضبط الصحافة المكتوبة

الفرع الأول: الرقابة القضائية على دستورية القوانين:

يعود النظر في المنازعات الدستورية إلى السلطة القضائية، وذلك إما عن طريق القضاء العادي أو عن طريق القضاء الدستوري المختص.[2]

ويظهر معنى الرقابة على دستورية القوانين بشكل عام في خضوع القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية للفحص من طرف الهيئات السياسية أو القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية تطبيقا لمبدأ سمو الدستور، أي وضع رقابة على القواعد القانونية التي يضعها المشرع العادي والتي يجب عليها أن لا تخالف الأحكام أو النصوص التي جاء بها الدستور، وإلا ترتب على ذلك إلغاء أو عدم تطبيق القانون المخالف [3] وبما أنه لا يوجد في الدساتير الجزائرية ما يحظر ويمنع على القاضي من مراقبة دستورية للقوانين، فبإمكان المتقاضي الذي امتثل أمام الهيئات القضائية أن يدفع بعدم دستورية القانون الذي يطبق عليه، وعلى القاضي البث في هذه المسألة الأولية بدون أي حرج، فالقضاة ولا

[1]– رشا خليل عبر، ص165.

[2]– قادة عتصمان مرار ورشيد خليف وعمار محمد الأشرف، الرقابة على دستورية القوانين وعوائقها في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، 2007–2008، ص1.

[3]– رشا خليل عبر، المرجع السابق، ص166.

سلطان عليهم في قضائهم غير القانون، فإعطاء القاضي الجزائري هذا الحق، بالرغم من وجود المجلس الدستوري لا يمس باختصاص هذا الأخير، ذلك أنه عندما يفصل في دستورية القوانين لا يفعل أكثر من تطبيق القانون، فهو لا يشرع ولا يوقف التنفيذ، وإنما يطبق القاعدة الدستورية الأعلى عندما تخالفها القاعدة الأدنى بمناسبة نظره في قضية مطروحة عليه ويكون أثر الحكم الذي يصدره محدود على القضية ذاتها وعلى أطرافها ولا يحق للغير التمسك به، بمعنى أنه لا يتولى القاضي الرقابة من تلقاء نفسه، وإنما بناء على طلب أحد المتقاضين، ويجب أن يكون الدفع المثار من قبل المتقاضين جديا وجوهريا في القضية المعروضة على القاضي.[1]

الفرع الثاني: الرقابة القضائية على مشروعية قرارات السلطة الإدارية:

إن الإدارة بما تملكه من سلطات تقديرية واسعة لغرض ممارسة الأفراد حرياتهم وحقوقهم، قد تنتهك هذه الحقوق والحريات بما تصدره من قرارات تنطوي على مخالفة لأحكام القانون وإساءة استعمال السلطة، وهنا يكون السبيل إلى رد الأمور إلى نصابها القانوني وتصحيح الإنحراف عن طريق فرض رقابة قضائية على أعمال الإدارة وقراراتها.[2]

ولا شك في أن الرقابة القضائية تعد من أكثر صور الرقابة على قرارات السلطة الإدارية أهمية لكون القضاء هو الجهة المؤهلة لحماية مبدأ المشروعية من العبث به والخروج عن أحكامه ويقوم

[1]– قادة عتصمان مرار وخليف رشيدوعمار محمد الأشرف، المرجع السابق، ص24.

[2]– دكتور عبد الحميد أبو زيد، مبدأ المشروعية وضمان تطبيقه، دراسة مقارنة، 2002، ص223.

انظر أيضا

القضاءهو القضاء بمهمته هذه إذا ما توافرت له الضمانات الضرورية التي تكفل له الاستقلال في أداء وظيفته. [1]

وعليه يكتسب موضوع الرقابة على قرارات السلطة الإدارية المنظمة لحرية الصحافة أهمية كبرى لكون الجوانب التفصيلية المتعلقة بممارسة هذه

حرية الصحافة ترتبط ارتباطا وثيقا بالقرارات التي تتخذها السلطة الإدارية في مجال تنظيمها وربطها حفاظا على النظام العامل في الدولة وتأسيسا على ذلك تواجه الإدارة تعرضا كبيرا بين واجباتها في المحافظة على النظام العام وبين ضرورة احترام حرية الصحافة التي كفلتها النصوص الدستورية ومن هنا يبرز دور الرقابة القضائية في صيانة حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم وأفكارهم عن طريق المطبوعات في مواجهة قرارات السلطة الإدارية. [2]

وعلى الرغم من الأخذ والإقرار بالرقابة القضائية إلا أن الأنظمة القانونية لم تتفق بش أن الجهة القضائية التي تتولى هذه الرقابة إذ أن هناك من يجعل الفصل في المنازعات الإدارية من اختصاص المحاكم العادية وهذا ما يعرف بنظام (القضاء الموحد) وهناك من يعهدوا بها إلى قضاء متخصص في المنازعات الإدارية وهو ما يعرف بنظام (القضاء المزدوج).

أولا: نظام القضاء الموحد

إن المقصود بنظام القضاء الموحد أن تختص جهة قضائية واحدة في الدولة هي جهة القضاء العادي على اختلاف محاكمها وعلى رأسها محكمة التمييز أو محكمة النقض أو المحكمة العليا حسب

[1]– خلدون ابراهيم نوري، مدى سلطة قاضي الإلغاء في إصدار أوامر للإدارة، دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة، 2003، ص19–60.

[2]– انظر: ميثم حنطل شريف، مصدر سابق، ص50.

النظام المتبع في الدولة بالولاية العامة في الفصل في أنواع المنازعات كافة سواء ما ينشأ منها بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة [1] ويرتبط هذا النظام بالدول الأنكلوسكسونية إذ تعد انكلترا مهدا له. [2]

ويقوم هذا النوع من الرقابة على منح القضاء السلطة إلغاء وتعويض. [3]

1) رقابة الإلغاء:

يمكن للقضاء إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة عن طريق ما يسمى بدعوى منع معارضة والتي من شأنها إبطاء التصرف الصادر عن جهة الإدارة ولكن هذا الإبطال لا يكون عاما مقتصرا على أطراف الدعوى.

إلا أن القضاء الانكليزي يملك في هذا الميدان سلطات واسعة فهو يصدر أحكاما تتضمن القيام بأمر معين أو عدم القيام بها من لدن رجال الإدارة.

2) رقابة التعويض:

يمكن للقضاء أن يقرر التعويض عن الضرر الحاصل عن الفعل الصادر عن رجل الإدارة تجاه الغير بما يتناسب مع أهميه الضرر ولكن ما دأب عليه القضاء الانكليزي في تقديره لمثل هذه الأحكام هو أن الموظف هو الذي يتحمل شخصيا مبلغ التعويض استنادا إلى فكرة الوكالة.

على الرغم من ذلك فقد شهد موضوع خطأ الموظف تطورا مهما تحت تسمية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي لتحديد الجهة التي تتحمل مسؤولية التصرف الصادر عنها.

ثانيا: نظام القضاء المزدوج

[1]– انظر: خلدون ابراهيم نوري، مصدر سابق، ص21.

[2]– انظر: .سامي جمال الدين، مصدر سابق، ص22.

[3]– انظر: د.ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، الدار الجامعية، 1996، ص201.

النظام القضائي المزدوج هو ذلك النظام الذي تتولى فيه الوظيفة القضائية جهتان قضائيتان مستقلتان تتولى إحداهما الفصل في المنازعات الناشئة بين أشخاص القانون الخاص أو عند ممارسة الإدارة نشاطا يخضع لقواعد القانون الخاص وهو القضاء العادي وتتولى الأخرى الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والإدارة بصفتها سلطة عامة، أو المنازعات التي نص القانون على عدها من اختصاصها وهو القضاء الإداري، الذي يتألف من محاكم متخصصة. [1]

متدرجة بحسب أنواع القضايا الإدارية وعلى رأسها المحكمة الإدارية عليها تكون المرجع النهائي في الفصل في الطعون المقدمة إليها عن أحكام المحاكم الإدارية المختلفة وتقوم هذه المحاكم بتطبيق قانون يختلف عن القانون الخاص ألا وهو القانون الإداري المتميز في مبادئه وأحكامه. [2]

وتعد فرنسا مهد النظام القضائي المزدوج وأول من اعتنق فكرة تخصيص قضاء مستقل للمنازعات الإدارية وفيها تطور هذا النظام، ثم انتقل بعد أن تأكدت مزاياه إلى دول أخرى أوروبية وعربية.

يتمتع القاضي الإداري في ظل هذا النظام بمراقبة مشروعية القرارات الإدارية سواء التنظيمية منها والفرضية يقرر إلغائها كليا التي أوجدها قضاء مجلس الدولة الفرنسي وعمل على توسيع أسباب إلغاء القرار غير المشروع وبالتالي فإن لمثل هذا الحكم أثر العام اتجاه الجميع وهذا ما يتميز به القضاء الإداري عن القضاء العادي في الأول هو قضاء موضوع ينصب على طبيعة التصرف القانوني فيما

[1]– انظر: فارس عبد الرحيم، حدود رقابة القضاء الإداري على القرارات التي لها قوة القانون، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بابل، 2003، ص50.

[2]– انظر: مروج هادي الجزائري، المصدر السابق، ص45.

الثاني قضاء شخصي يقضي اتجاه حق من حقوق الذي مسه ضرر من قبل الغير سواء كان ذلك الغير (إدارة عامة أو شخص من أشخاص القانون الخاص). [1]

[1]– انظر: Bager Bomnard, Paris Elementaire de droit public, Paris 1932, p88

خـــاتمة

خاتمة

ان حرية الاعلام في الجزائر اختلفت باختلاف الانظمة السياسية الحاكمة، فقد اتسمت الفترة منذ الاستقلال الى غاية صدور دستور 1989، و التى عرفت صدور اول قانون الاعلام حيث كان محتكرا و مقيد من طرف الدولة، اذ ان الاعلام كان في خدمة توجهات الثورة الاشتراكية و مبادئ الحزب الواحد ،الى غاية صدور القانون رقم 09-07 الذي كرس التعددية الإعلامية، من خلال فتح الصحافة المكتوبة على الخواص.

انهى القانون العضوي رقم 12-05 احتكار الدولة للإعلام السمعي البصري من خلال امكانية الخواص الجزائريين تملك وسائل الاعلام السمعي البصري الخاصة بالإضافة الي انشاء سلطات لضبط المجال الاعلامي و مجلس الاعلى لأخلاقيات، فانه يواجه حاليا تحديا كبيرا خاصة في المجال السمعي البصري بالإضافة الي عدم ديمقراطية سلطة ضبط السمعي البصري التي تمتاز ان كل اعضائها معينون فان السلطة التنفيذية تتدخل في منح الرخصة لأنها صاحبة الكلمة الاخيرة في ذلك، كما يلاحظ عدم احترافية بعض القنوات الخاصة الامر الذي يشوه الرسالة الإعلامية خاصة في التأثير الكبير الذي تتركه وسائل الاعلام الثقيلة هاته.

على اساس ما سبق توصلنا الى جملة من النتائج كالتالي:

-يتمتع المجلس الأعلى للاتصال بالاستقلالية المالية والادارية بالاضافة إلى ذلك له مهام أخرى منها:

ضبط اتفاقيات السمعي البصري وضبط أحكامها

-تعتبر المادة 14 من قانون الاعلام لعام 1990 نقطة تحول بالثورة في الاعلام الجزائري

– تعتبر الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس الحرية في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأ ي العام واسهامها في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير

– تعين تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري و الصحافة المكتوبة بمرسوم رئاسي سواء من الرئيس السلطة و الامين العام و الاعضاء.

– تتمتع سلطة الضبط السمعي البصري بالاستقلال المالي و كذا تمتعها بالشخصية المعنوية.

– تستمد الهيئات القضائية الادارية وجودها القانوني من نص المادة 152 من الدستور 1996،التي تبنى صراحة على صعيد التنظيم القضائي نظام ازدواجية القضاء.

على اساس النتائج السابقة نقترح عدة مقترحات كالتالي:

– نقترح تعديل القانون خاص بسلطة الضبط السمعي البصري و الصحافة المكتوبة ,

– بما ان السلطة التنفيذية محتكرة في منح الرخصة و انها صاحبة الكلمة الاخيرة فاقترح من المشرع الجزائري اعادة النظر في ذلك مع مراعاة مهام سلطات الضبط السمعي البصري و الصحافة المكتوبة .

– التسريع بسن التنظيم لتطبيق المواد التى تحيل الر التنظيم.

– توضيح كيفية منح الرخصة و اجرءاتها.

– اكمال تنصيب اعضاء سلطة ضبط السمعي البصري.

– توضيح تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري و بخاصة المهنيين و الخبرة المهنية.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

01- دكتور ابراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ و أحكام القضاء الاداري اللبناني ، الدار الجامعية ، 1996.

02- فتحي حسين عامر ، حرية الاعلام و القانون ، ذار العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 .

03/ دكتور عبد الحميد أبو زيد ، مبدأ المشروعية و ضمان تطبيقه ، دراسة مقارنة ، 2002.

04-محمد قيراط ، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق ، 2003 .

05- محمد هند حسن ، النظام القانوني لحرية التعبير ، الصحافة و النشر ، بدون طبعة ، دار الكتب القانونية ، مصر ،2005.

06-محمد الصغير بعلي ، المحاكم الادارية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005.

07- ماجد راغب الحلو ،حرية الاعلام و القانون ، منشأة المعارف الاسكندرية ، مصر ، 206 .

08/ عمار بوضياف القضاء الاداري في الجزائر ، دراسة وصفية تحليلية مقارنة ، دار الجسور للنشر و التوزيع ، 2008 .

09- مسعود شيهوب ، المبادئ العامة للمنازعات الادارية الجزء الثاني نظرية الاختصاص ،ديوان الاخصاص ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، 2009.

10- عمار عوابدي ، نظرية القرارات الادارية ، بين علم الادارة العامة و القانون الاداري ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،طبعة الخامسة ، 2009.

11- خلد مصطفى فهمي ، حرية الرأي و التعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية و التشريعات الوطنية و الشريغة الاسلامية و جرائم الرأي و التعبير ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2009 .

12- عادل بوعمران ، النظرية العامة للقرارات و العقود الادارية ، دراسة تشريعية ، فقهية و قضائية ، دار الهدى الجزائر ، الطبعة الاولى ، 2010.

13/ دكتور محمد الصغير بعلي ، المحاكم الادارية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2011.

14- وليد بوجملين ، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري ، دار بلقيس للنشر ، الجزائر ، 2011 .

15- أشرف فتحي الراعي ، درائم الصحافة و النشر ، الذم و القدح ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن 2012 .

16- عبد القادر عدو ، المنازعات الادارية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،دون طبعة ، 2012.

17- رشيد خلوفي ، قانون المنازعات الادارية ، تنظيم و اختصاص القضاء الاداري ، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2013.

18- عمار بوضياف ، اللرجع في المنازعات الادارية ، القسم الاول ، الاطار النظري للمنازعات الادارية ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، الطبعة الاولى ، 2013 .

19- بوحميدة عطاء الله ، الوجيز في القضاء الاجاري ، تنظيم عمل و اختصاص ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2013 .

20- رشيد خلوفي ، قانون المنازعات الادارية الدعاوي و طرق الطعن الادارية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوغات الجامعية ، الدزائر ، 2013.

21- محمد الصغير بعلي ، شروط قبول دعوى الالغاء ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .

22- دكتورة لحاجي وهيبة ، تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014 ، بين الحق في الاعلام و ضبط نشاط السمعي البصري ، المدرسة العليا للصحافة و علوم الاعلام بالجزائر .

23- دكتور سامي جمال الدين .

24/ خلدون ابراهيم نوري .

25- هيثم حنطل شريف .

26- رشا خليل عبر .

27- مروج هادي ، الجزائر .

رسائل:

01- حليمة زكراوي، المسؤولية الجنائية في مجال الصحافة المكتوبة ،رسالة ماجستير في قانون الخاص المعمق ،جامعة ،ابو بكر بلقايد ،تلمسان،2013-2014.

02- سامية قايدي، "التطور التشريعي للحق في الاعلام في الجزائر ,"رسالة ماجستير ،في علوم الاعلام و الاتصال ,فرع الصحافة الية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منشوري، قسنطينة 2008-2009 .

03 - دكتور عبد الحميد ابو زيد، مبدأ المشروعية و ضمان تطبيقه، دراسة مقارنة2002 .

04- ماهر فيصل فالح،دور القضاء الاداري في حماية الحريات العامة،العامة رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون /جامعة بغداد2001.

05- خلدون ابراهيم نوري مدى سلطة قاضي الالغاء في اصدار اوامر للادارة،دراسة مقارنة رسالة ماجستير الى مجلس كلية القانون،2003.

مذكرات:

06-وليد بوجملين_سلطات الضبط الاقتصادي في القانون ألجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق،جامعة الجزائر2006 /2007.

07-تيميراز منال،سلطة الضبط في مجال الاعلام لصحافة المكتوبة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة شهادةالماجستير،دولة و مؤسسات عمومية الجزائر /2013.

08- شتوي زهور،التنظيم القانوني لسطة السمعي البصري في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في السياسة و القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر.

09- نعيم سعيداني،حرية الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري،مذكرة لنيل اجازة المدرسة العليا للقضاء،الجزائر،2006/2003.

10- قادة عتصمان مرار و رشيد خليف و عمار محمد الاشرف_"الرقابة على دستورية القوانين و عوائقها في النظام الدستوري الجزائر،مذكرة لنيل اجازة المدرسة العليا للقضاء 2008/2007.

القوانين:11- قانون 04/14المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

12-قانون 09/08 قانون الاجراءات المدنية و الادارية.

13- قانون 09/08 المتعلق قانون اجراءات مدنية و ادارية.

14- قانون 01/98 المتعلق بمجلس الدولة.

15- قانون المدني.

16-قانون05/12 المتعلق بقانون الاعلام.

17-القانون 07/90 المتعلق بالإعلام.

المراسيم:

18- المرسوم 356/98 المتضمن كيفيات تطبق القانون 02/98 المتعلق بالمحاكم الادارية المعدل بالمرسوم 195/11 المؤرخ في 2011/05/22 ج.ر 2011.

19- الدستور الجزائري لسنة 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي 438/96 المؤرخ في 1996/12/07 جريدة الرسمية 25 المعدل و المتمم.

20- القانون 07/90 الذي الغي بمرسوم تشريعي 13/93 المرسوم عدد 116 المؤرخ 2011/11/02 يتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري.

21- القانون العضوي 02/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المحدد لحالات التنافي في العهدة البرلمانية جريدة الرسمية العدد01.

22- الامر 01/07 مؤرخ في 11صفر 1418 الموافق 01 مارس 2007 يحدد حالات التنافي الالتزامات الخاصة ببعض المناصب و الوظائف جريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 17 صفر 1418 الموافق ل 07مارس 2007.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة: د

المبحث التمهيدي : التطور التاريخي التشريعي لقطاع السمعي البصري في الجزائر 8

المطلب الأول : مراحل التطور التاريخي التشريعي من (1962 - 2003) 9

الفرع الأول : المرحلةالأولى (1962-1965) 9

الفرع الثاني :المرحلةالثانية (1965-1976) : 9

الفرع الثالث :المرحلة الثالثة (1976-1990) : 10

الفرع الرابع :المرحلة الرابعة (1990-2003) : 12

المطلب الثاني : المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لسنتي (1998 و2002). 13

الفرع الأول :المشروع التمهيدي لقانون الإعلام (1998). 13

الفرع الثاني : المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لسنة (2002) 14

الفصل الأول : الإعلام في القانون الجزائري 18

المبحث الأول : تنظيم نشاط المؤسسة السمعية البصرية في ظل التشريع الاعلامي الجديد 20

المطلب الأول :تنظيم نشاط المؤسسة السمعية البصرية لعام 2012 _2014 20

الفرع الأول : قانون الإعلام الجزائري لسنة 2012 (القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في جانفي 2012) 20

الفرع الثاني : الإطار القانوني لقطاع السمعي البصري في ظل القانون 2014 21

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائرعام 2014: 24

الفرع الاول : اقرارحقكلمواطنفيالإعلاممنخلالتشجيعالتعدديةالإعلامية: 27

الفرع الثاني : تعزيزوتقويةالمنظومةالإعلاميةفيالجزائرفيظلالمتغيراتالخارجية: 31

المبحث الثاني :مفهوم حرية الصحافة المكتوبة و تكريسها في التشريع الجزائري 33

المطلب الأول : مفهوم حرية الصحافة المكتوبة 34

الفرع الأول : تعريف الصحافة المكتوبة 34

الفرع الثاني : مدلول حرية الصحافة المكتوبة 36

الفرع الثالث: أهمية حرية الصحافة المكتوبة 36

المطلب الثاني : تكريس حرية الصحافة المكتوبة في التشريع الجزائري 37

الفرع الأول: تكريس حرية الصحافة المكتوبة في ظل نظام الحزب الواحد 38

الفرع الثاني : تكريس الصحافة المكتوبة في ظل التعددية الحزبية 40

الفصل الثاني: سلطةضبط السمعي البصري 43

المبحث الأول: ماهيةسلطةضبط السمعي البصري 45

المطلب الأول: أحكام سلطةضبط السمعي البصري 46

الفرع الأول: مهامسلطةضبط السمعي البصري وصلاحياتها 46
أولا: مهامسلطةضبط السمعي البصري 46
ثانيا: صلاحياتسلطةضبط السمعي البصري 49
ي- تعد وتصادقعلىنظامها الداخلي وذلكبتحديدكيفيةتنظيمها وعملها وحقوقها وواجباتها وكذا القانون الأساسيلمستخدميها. 50
03:في المجال الاستشاري 52
04:فيمجالتسوية النزاعات 53
الفرع الثاني : تشكيلسلطةضبط السمعي البصري وخصائصها 54
أولا: تشكيلسلطةضبط السمعي البصري 54
01- الرئيس 54
02:الأمين العام 55
ثانيا : خصائصسلطةضبط السمعي البصري 60
ب- الآثار المترتبةعلى الشخصية المعنوية 61
ثانيا: تمتعهابإصدار قرارات إدارية 63
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمالسلطةضبط السمعي البصري 66
الفرع الأول : الهيئات القضائية الإدارية: 66
أولا : المحاكم الإدارية 67
ثانيا: الاختصاص الإقليمي 69
01: مجلس الدولةقاضي ابتدائي ونهائي: 71
02: مجلس الدولةقاضي استئناف: 71
03: مجلس الدولةقاضينقض: 72
الفرع الثاني : الدعاوى الإدارية: 73
أول: شروط قبول الدعوى الإدارية 73
ثانيا: أنواع الدعاوى الإدارية 75
01:المسؤولية الإداريةعلى أساس الخطأ المرفقي 80
02:المسؤولية الإداريةعلى أساس الخطأ الشخصي 81
المبحث الثاني: سلطة ضبط الصحافة المكتوبة **82**
المطلب الأول: أحكام سلطة الصحافة المكتوبة 83
الفرع الأول: تشكيلة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة: 83
الفرع الثاني: الأحكام القانونية لسير سلطة ضبط الصحافة المكتوبة: 84
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمال سلطة ضبط الصحافة المكتوبة 86
الفرع الأول: الرقابة القضائية على دستورية القوانين: 86
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على مشروعية قرارات السلطة الإدارية: 87
أولا: نظام القضاء الموحد 88
ثانيا: نظام القضاء المزدوج 89

خاتمة _____ 93

قائمة المراجع: _____ 67

فهرس المحتويات _____ 75